



بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع.
وشركاته التابعة

البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2020

المحتويات

الصفحة	
5 – 1	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
6	بيان الربح أو الخسارة المجمع
7	بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المجمع
8	بيان المركز المالي المجمع
9	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
10	بيان التدفقات النقدية المجمع
54 – 11	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لبنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2020 وبيانات الربح أو الخسارة والربح أو الخسارة والإيرادات الشاملة الأخرى والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة المتعلقة به للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020 وعن أدائها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة". ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (ميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين). وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني هي تلك الأمور التي نرى أنها الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها بدون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. سيرد فيما يلي تفاصيل عن كيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

لقد حددنا أمر التدقيق الرئيسي التالي:

خسائر الائتمان لأرصدة مديني التمويل

إن الاعتراف بخسائر الائتمان لأرصدة مديني التمويل النقدية وغير النقدية إلى العملاء ("التسهيلات التمويلية") يمثل خسائر الائتمان المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية المحددة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي استناداً إلى تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات لها ("قواعد بنك الكويت المركزي")، أيهما أعلى كما هو مفصّل عنه في السياسات المحاسبية بالإيضاحين 2.5 و11 حول البيانات المالية المجمعة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

خسائر الائتمان لأرصدة مديني التمويل (تتمة)

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 المحددة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يمثل سياسة محاسبية معقدة والتي تتطلب أحكاماً جوهرية عند تنفيذها. تعتمد خسائر الائتمان المتوقعة على الأحكام التي تقوم الإدارة بوضعها عند تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتصنيف التسهيلات التمويلية إلى مراحل مختلفة وتحديد توقيت حدوث التعثر ووضع نماذج لتقييم احتمالية تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية من إجراءات الاسترداد أو تحقيق الضمانات. إضافة إلى ذلك، وكما هو مفصّل عنه في إيضاح 28، أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل ملحوظ على مستوى التقديرات المستخدم من الإدارة عند تحديد الإدارة لخسائر الائتمان المتوقعة. نتيجة لذلك، فإن درجة عدم التيقن حول خسائر الائتمان المتوقعة أعلى من المعتاد وتخضع المدخلات المستخدمة بطبيعتها للتغيير، مما قد يغير التقديرات بشكل جوهري في الفترات المستقبلية.

إن الاعتراف بالمخصص المحدد للتسهيل منخفض القيمة وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي يستند إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى للمخصص الذي يتم الاعتراف به إلى جانب أي مخصص إضافي معترف به استناداً إلى تقدير الإدارة للتدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بذلك التسهيل التمويلي.

نظراً لأهمية التسهيلات الائتمانية وما يرتبط بذلك من عدم تأكد من التقديرات وإصدار للأحكام عند احتساب الانخفاض في القيمة، فإن ذلك يعتبر من أمور التدقيق الرئيسية. وتزداد هذه الأهمية نتيجة ارتفاع درجة عدم التيقن من التقديرات بسبب الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها بتقييم وضع وتنفيذ أدوات الرقابة على المدخلات والافتراضات التي تستخدمها المجموعة في وضع النماذج وحوكمتها وأدوات الرقابة للمراجعة التي يتم تنفيذها من قبل الإدارة في تحديد مدى كفاية خسائر الائتمان. إضافة إلى ذلك، تم تحديث إجراءات التدقيق الخاصة بنا لتتضمن النظر في الاضطراب الاقتصادي الناتج عن جائحة كوفيد-19، بما في ذلك التركيز على التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها.

فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 المحددة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قمنا باختيار عينات للتسهيلات التمويلية القائمة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة والتي شملت التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها وتحققنا من مدى تناسب تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة. وقمنا بالاستعانة بالمتخصصين لدينا لمراجعة نموذج خسائر الائتمان المتوقعة من حيث البيانات الأساسية والطرق والافتراضات المستخدمة للتأكد من توافقها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمحددة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. بالنسبة لعينة التسهيلات التمويلية، تحققنا من مدى تناسب معايير المجموعة لتحديد المراحل وقيمة التعرض عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بما في ذلك أهلية وقيمة الضمان المحتسب في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة والتوجيهات التي قامت الإدارة بمراجعتها في ضوء جائحة كوفيد-19 الحالية لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة أخذاً في الاعتبار تعليمات بنك الكويت المركزي. كما تحققنا من مدى تناسب مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بمتطلبات قواعد بنك الكويت المركزي لاحتساب المخصصات، قمنا بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان هناك أي متطلبات لاحتساب أي خسائر ائتمانية وفقاً لتعليمات ذات الصلة ويتم احتسابها عند اللزوم وفقاً لذلك. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي شملت التسهيلات التمويلية المعاد جدولتها، تحققنا مما إذا كانت إدارة المجموعة قد قامت بتحديد كافة أحداث الانخفاض في القيمة. وبالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي تضمنت أيضاً التسهيلات التمويلية منخفضة القيمة، قمنا بتقدير قيمة الضمان وتحققنا من عمليات احتساب المخصص المترتب على ذلك.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولم ولن يعبر عن أي شكل من تأكيدات النتائج حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤولياتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة اعلاه والنظر أثناء ذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات والتي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أي تضليل جوهري بشأنها. وإذا توصلنا، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها وفقاً للمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، إلى وجود تضليل جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا رفع تقرير حول تلك الوقائع. ليس لدينا ما يستوجب ادراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعزز الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

◀ تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

◀ فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

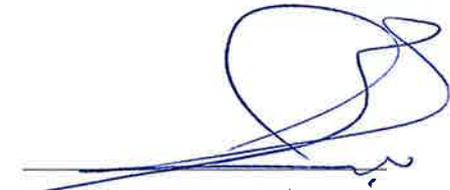
- ◀ تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
 - ◀ التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
 - ◀ تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
 - ◀ الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة وتحمل المسؤولية فقط عن رأي التدقيق.
- إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهريّة في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.
- نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمطلوبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من التهديدات والتدابير المطبقة، متى كان ذلك مناسباً.
- ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً إن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر. وأنا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب / 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له والتعميم رقم 2/ر ب / 2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب / 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له والتعميم رقم 2/ر ب / 2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا وحسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن العملة وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.



بدر عبد الله الزمان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه



بدر عادل العبدالجادر
سجل مراقبي الحسابات رقم 207 فئة أ
إرنست ويونغ
العيبان والعصيمي وشركاهم

11 فبراير 2021

الكويت

ألف دينار كويتي				
2019	2020	إيضاح		
103,436	89,075			إيرادات تمويل
(50,753)	(40,249)	3		تكاليف التمويل والتوزيعات للمودعين
52,683	48,826			صافي إيرادات التمويل
10,244	7,867	4		إيرادات أتعاب وعمولات
826	798			صافي الربح الناتج من صرف العملات الأجنبية
4,084	2,197	5		إيرادات استثمارات
675	4,158	6		إيرادات أخرى
68,512	63,846			مجموع إيرادات التشغيل
(20,973)	(19,696)			تكاليف موظفين
(14,845)	(13,026)			مصاريف عمومية وإدارية
(3,691)	(4,237)			استهلاك
(39,509)	(36,959)			مجموع مصروفات التشغيل
29,003	26,887			الربح من العمليات قبل المخصصات وخسائر انخفاض القيمة
(10,365)	(26,760)	7		المخصصات وخسائر انخفاض القيمة
18,638	127			الربح الناتج من العمليات
				مخصص لـ:
(172)	-			حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(464)	(4)			حصة ضريبية دعم العمالة الوطنية
(181)	-			حصة الزكاة
(500)	-			مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
17,321	123			ربح السنة
				العائد إلى:
17,146	1			مساهمي البنك
175	122			الحصص غير المسيطرة
17,321	123			
14.29 فلس	(5.09) فلس	8		(خسارة) / ربحية السهم الأساسية والمخفضة العائدة إلى مساهمي البنك

ألف دينار كويتي

2019	2020
17,321	123
1,597	2,656
(120)	60
2,423	(6,615)
188	-
4,088	(3,899)
21,409	(3,776)
21,233	(3,899)
176	123
21,409	(3,776)

ربح السنة

(الخسارة الشاملة الأخرى)/الدخل الشامل الآخر:

بنود التي يمكن إعادة تصنيفها إلى بيان الربح أو الخسارة المجمع

- التغيير في القيمة العادلة أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- تعديلات ترجمة عملات أجنبية

بنود لن يتم تصنيفها ضمن بيان الربح أو الخسارة المجمع

- التغيير في القيمة العادلة لاستثمارات ملكية من خلال الدخل الشامل الآخر
- إعادة تقييم ممتلكات ومعدات

(الخسارة الشاملة الأخرى)/الدخل الشامل الآخر للسنة

مجموع (الخسارة الشاملة)/الدخل الشامل للسنة

العائد إلى:

مساهمي البنك

الحصص غير المسيطرة

مجموع (الخسارة الشاملة)/الدخل الشامل للسنة

ألف دينار كويتي

2019	2020	ايضاح
96,319	111,059	9
439,370	420,309	10
1,865,618	1,979,004	11
179,886	184,362	12
1,538	1,543	13
58,236	53,824	14
15,611	19,281	
31,043	32,213	15
<u>2,687,621</u>	<u>2,801,595</u>	

الموجودات

النقد والأرصدة لدى البنوك

المستحق من بنوك

مدينو تمويل

استثمار في أوراق مالية

استثمار في شركة زميلة

عقارات استثمارية

موجودات أخرى

ممتلكات ومعدات

مجموع الموجودات

المطلوبات وحقوق الملكية

المطلوبات

المستحق للبنوك ومؤسسات مالية

حسابات المودعين

صكوك مصدرة

مطلوبات أخرى

مجموع المطلوبات

795,126	671,386	16
1,469,574	1,644,803	17
-	90,403	18
47,506	42,684	19
<u>2,312,206</u>	<u>2,449,276</u>	

حقوق الملكية

رأس المال

علاوة إصدار أسهم

أسهم خزينة

احتياطيات أخرى

107,881	113,275	20
49,480	49,480	21
(45,234)	(45,234)	20
168,663	140,182	21

حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك

الصكوك الدائمة الشريحة 1

الحصص غير المسيطرة

280,790	257,703	
91,035	91,035	22
3,590	3,581	

مجموع حقوق الملكية

مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

<u>375,415</u>	<u>352,319</u>	
<u>2,687,621</u>	<u>2,801,595</u>	



راند جواد بوخمسيم

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



الشيخ/ محمد جراح الصباح

رئيس مجلس الإدارة

ألف دينار كويتي

مجموع حقوق الملكية	الحصص غير المسيطرة	الصكوك الدائمة الشريحة 1	حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك				رأس المال	
			المجموع	الاحتياطيات الأخرى (إيضاح 21)	أسهم خزينة	علاوة إصدار أسهم		
375,415	3,590	91,035	280,790	168,663	(45,234)	49,480	107,881	الرصيد كما في 1 يناير 2020
123	122	-	1	1	-	-	-	ربح السنة
(3,899)	1	-	(3,900)	(3,900)	-	-	-	(الخسارة الشاملة الأخرى)/ الدخل الشامل الآخر خلال السنة
(3,776)	123	-	(3,899)	(3,899)	-	-	-	مجموع (الخسارة الشاملة)/ الدخل الشامل خلال السنة
(7,203)	-	-	(7,203)	(7,203)	-	-	-	خسارة تعديل تأجيل أقساط التمويل (إيضاح 28)
(6,797)	-	-	(6,797)	(6,797)	-	-	-	توزيعات (إيضاح 20)
-	-	-	-	(5,394)	-	-	5,394	إصدار أسهم منحة (إيضاح 20)
(132)	(132)	-	-	-	-	-	-	توزيعات مدفوعة للحصص غير المسيطرة
(5,188)	-	-	(5,188)	(5,188)	-	-	-	أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 22)
352,319	3,581	91,035	257,703	140,182	(45,234)	49,480	113,275	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020
276,604	3,414	-	273,190	165,212	(45,234)	49,480	103,732	الرصيد كما في 1 يناير 2019
(33)	-	-	(33)	(33)	-	-	-	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 كما في 1 يناير 2019
276,571	3,414	-	273,157	165,179	(45,234)	49,480	103,732	الرصيد كما في 1 يناير 2019 (المعدل)
17,321	175	-	17,146	17,146	-	-	-	ربح السنة
4,088	1	-	4,087	4,087	-	-	-	الدخل الشامل الآخر خلال السنة
21,409	176	-	21,233	21,233	-	-	-	مجموع الدخل الشامل خلال السنة
(10,271)	-	-	(10,271)	(10,271)	-	-	-	توزيعات
-	-	-	-	(4,149)	-	-	4,149	إصدار أسهم منحة
91,035	-	91,035	-	-	-	-	-	إصدار صكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 22)
(756)	-	-	(756)	(756)	-	-	-	تكاليف إصدار صكوك الشريحة الدائمة 1
(2,573)	-	-	(2,573)	(2,573)	-	-	-	أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 22)
375,415	3,590	91,035	280,790	168,663	(45,234)	49,480	107,881	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

ألف دينار كويتي

2019	2020	إيضاح	
17,321	123		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
			ربح السنة
			تسويات لـ:
(826)	(798)		صافي الربح الناتج من صرف العملات الأجنبية
(1,089)	(856)	5	إيرادات توزيعات أرباح
(1,149)	(360)	5	التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (ربح)/ خسارة محققة من بيع أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
152	(33)	5	حصة من نتائج شركة زميلة
(20)	(5)	5	إيرادات إيجار من عقارات استثمارية
(1,978)	(884)	5	ربح من بيع عقار استثماري
-	(59)	5	استهلاك
3,691	4,237		المخصصات وخسائر انخفاض القيمة
10,365	26,760	7	
26,467	28,125		
			التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
55,502	103,388		المستحق من بنوك
(267,958)	(143,466)		مدينو تمويل
(2,350)	(4,558)		موجودات أخرى
277,589	(123,740)		المستحق للبنوك ومؤسسات مالية
151,039	175,229		حسابات المودعين
(13,170)	(3,874)		مطلوبات أخرى
227,119	31,104		صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(180,448)	(132,970)		شراء استثمارات في أوراق مالية
111,278	124,702		المحصل من استرداد/ بيع استثمارات في أوراق مالية
-	(68)	14	إضافات على عقار استثماري
(4,605)	(3,985)		شراء ممتلكات ومعدات
1,089	856		إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
1,978	884		إيرادات تأجير مستلمة
(70,708)	(10,581)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
			التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
-	90,403		صافي المحصل من إصدار الصكوك المساندة الشريحة 2
90,279	-	22	صافي المحصل من إصدار الصكوك الدائمة الشريحة 1
(2,573)	(5,188)		أرباح مدفوعة لحملة الصكوك الدائمة الشريحة 1
-	(132)		توزيعات مدفوعة عن طريق شركة تابعة للحصص غير المسيطرة
(10,212)	(6,608)		توزيعات مدفوعة
77,494	78,475		صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية
233,905	98,998		صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل
(120)	60		أثر ترجمة عملات أجنبية
96,208	329,993		النقد والنقد المعادل في بداية السنة
329,993	429,051	9	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

1. التأسيس والأنشطة الأساسية

بنك الكويت الدولي ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في دولة الكويت في 13 مايو 1973، كبنك متخصص ويخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. إن أسهم البنك مدرجة لدى بورصة الكويت (السوق الأول).

في يونيو 2007، أصدر بنك الكويت المركزي رخصة للبنك للعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، وذلك اعتباراً من 1 يوليو 2007، ومنذ ذلك التاريخ، فإن جميع أنشطة البنك يتم ممارستها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء كما يتم إقرارها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنك.

إن النشاط الرئيسي للبنك هو تقديم الخدمات البنكية الإسلامية، شراء وبيع وتأجير العقارات وأنشطة تجارية أخرى. يتم القيام بالأنشطة التجارية على أساس شراء البضائع المختلفة وبيعها بالمربحة بهامش ربح متفق عليه ويتم سدادها نقداً أو على أقساط.

يقع المركز الرئيسي للبنك في البرج الغربي - مجمع البنوك المشترك، ص. ب. 22822، الصفاة 13089، الكويت.

كما في 31 ديسمبر 2020، يعمل البنك من خلال 16 فرع محلي (2019: 20) ويعمل لدى البنك 632 موظفاً (2019: 730 موظفاً).

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") (إيضاح 2.5) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 من قبل رئيس مجلس الإدارة بتاريخ 11 فبراير 2021 وفقاً لقرار مجلس إدارة البنك الصادر بتاريخ 14 يناير 2021.

إن الجمعية العامة لمساهمي البنك لها الصلاحية في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2. أساس الأعداد والسياسات المحاسبية الهامة**2.1 أساس الأعداد**

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات - بما في ذلك التعليمات الصادرة مؤخراً عن بنك الكويت المركزي حول الإجراءات الرقابية المتخذة استجابةً لتفشي فيروس كوفيد-19 والمخاطبات المتعلقة ببنك الكويت المركزي - من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في ضوء التعديلات التالية:

أ) يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لخسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى؛ بالإضافة إلى التأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة؛ و

ب) يتم الاعتراف بخسائر التعديل للموجودات المالية الناتجة عن تعطيل السداد المقدمة إلى بعض العملاء استجابةً لتفشي فيروس كوفيد-19 ضمن الأرباح المرحلة بدلاً من بيان الربح أو الخسارة المجمع طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (إيضاح 28).

يشار إلى الإطار المبين أعلاه بصفته "المعيار الدولي للتقارير المالية المطبق من قبل بنك الكويت المركزي المطبق في دولة الكويت".

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والأراضي والمباني المصنفة تحت بند الممتلكات والمعدات.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للبنك مقربة إلى أقرب ألف دينار كويتي ما لم يذكر غير ذلك.

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء تطبيق بعض المعايير والتعديلات التي تسري للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل آخر تم إصداره ولكنه لم يسر بعد.

تطبيق الإصلاح المعياري لمعدلات الربح (المرحلة 1 من إصلاح معدل الإيبور)

قامت المجموعة بتطبيق الإصلاح المعياري لمعدلات الربح - التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 (المرحلة 1 من إصلاح معدل الإيبور) اعتباراً من 1 يناير 2020. تتضمن المرحلة 1 من إصلاح معدل الإيبور عدداً من الإعفاءات التي تسري على كافة علاقات التحوط المتأثرة مباشرةً بالإصلاح المعياري لمعدلات الربح. تتأثر علاقة التحوط إذا كان الإصلاح يؤدي إلى حالات من عدم التيقن حول توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية القائمة على المعيار للبند المتحوط له أو أداة التحوط خلال الفترة بين استبدال سعر الربح الحالي وسعر ربح بديل خالي تقريباً من المخاطر.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

تطبيق الإصلاح المعياري لمعدلات الربح (المرحلة 1 من إصلاح معدل الإيبور) (تتمة)

قد يؤدي هذا إلى عدم تيقن حول ما إذا كانت المعاملة المستقبلية مرجحة بدرجة كبيرة وما إذا كان من المتوقع بأثر مستقبلي أن تكون علاقة التحوط فعالة بدرجة كبيرة. تقدم المرحلة 1 من إصلاح معدل الإيبور إعفاءات تتطلب من المجموعة أن تضمن انعدام تأثير علاقات التحوط بحالات عدم التيقن الناتجة عن إصلاح معدل الإيبور. ويتضمن هذا الضمان عدم وقوع أي تغيير على التدفقات النقدية المتحوط لها نتيجة إصلاح معدل الإيبور. تسمح الإعفاءات للمجموعة بعدم وقف علاقات التحوط نتيجة لانعدام الفعالية بأثر رجعي أو مستقبلي. إن هذه التعديلات لم يكن لها أي تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 ومعيار المحاسبة الدولي 8: تعريف المعلومات الجوهرية

تقد هذه التعديلات تعريفاً جديداً للمعلومات الجوهرية الذي يبين أن "المعلومات تعتبر جوهرية في حالة إذا كان حذفها أو عدم صحة التعبير عنها أو إخفائها من المتوقع بصورة معقولة أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية ذات الغرض العام استناداً إلى تلك البيانات المالية بما يقدم معلومات مالية عن المنشأة القائمة بإعدادها". توضح التعديلات أن اتصاف المعلومات بالجوهرية يعتمد على طبيعة وحجم المعلومات سواء بصورة فردية أو بالاندماج مع المعلومات الأخرى في سياق البيانات المالية. ويكون عدم صحة التعبير عن المعلومات جوهرياً إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون. لم يكن لهذه التعديلات تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة وليس من المتوقع أن يكون لها أي تأثير مستقبلي على المجموعة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3: تعريف الأعمال

توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3 أنه لكي يتم اعتبار مجموعة متكاملة من الأنشطة والموجودات كأعمال، فإنه ينبغي أن تتضمن، كحد أدنى، المدخلات والإجراءات الجوهرية التي تجتمع معاً لتساهم بصورة جوهرية في القدرة على الوصول إلى المخرجات. علاوة على ذلك، فقد أوضح هذا المعيار أنه يمكن أن تتواجد الأعمال دون تضمين كافة المدخلات والإجراءات الضرورية لإيجاد المخرجات. لم يكن لهذه التعديلات تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة ولكنها قد تؤثر على الفترات المستقبلية في حالة دخول المجموعة في أية عملية لدمج الأعمال.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16: امتيازات التأجير المتعلقة بفيروس كوفيد-19

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في 28 مايو 2020 امتيازات التأجير المتعلقة بفيروس كوفيد-19 - تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير. تمنح التعديلات إعفاءً للمستأجرين من تطبيق إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية 16 بشأن المحاسبة عن تعديل عقد التأجير بما يعكس امتيازات التأجير الناشئة كنتيجة مباشرة لتفشي وباء كوفيد-19. نظرًا لكونه مبررًا عمليًا، قد يختار المستأجر عدم تقييم ما إذا كان امتياز التأجير المتعلق بفيروس كوفيد-19 والممنوح من المؤجر يمثل تعديلاً لعقد التأجير أم لا. يقوم المستأجر الذي يقوم بهذا الاختيار باحتساب أي تغيير في مدفوعات التأجير الناتجة عن امتياز التأجير المتعلق بكوفيد-19 بنفس الطريقة التي يحتسب بها حدوث أي تغيير وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 16، إذا لم يمثل التغيير تعديلاً لعقد التأجير. يسري التعديل على فترات البيانات المالية المجمعة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2020، كما يُسمح بالتطبيق المبكر. لم ينتج عن هذا التعديل تأثير جوهرية على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الصادر في 29 مارس 2018

إن الإطار المفاهيمي لا يمثل معياراً أو لا يتجاوز أي من المفاهيم الواردة به المفاهيم أو المتطلبات الواردة في أي معيار. إن الغرض من الإطار المفاهيمي هو مساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية في وضع المعايير ومساعدة القائمين بإعداد هذه المعايير على وضع سياسات محاسبية مماثلة حينما لا يوجد معيار مطبق وكذلك مساعدة كافة الأطراف على استيعاب وتفسير المعايير. سيؤثر هذا على تلك الشركات التي قامت بتطوير سياساتها المحاسبية استناداً إلى الإطار المفاهيمي. يتضمن الإطار المفاهيمي المعدل بعض المفاهيم الجديدة ويقدم تعريفات حديثة وكذلك معايير الاعتراف بالموجودات والمطلوبات ويوضح أيضاً بعض المفاهيم الهامة. لم يكن لهذه التعديلات تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 المعايير والتفسيرات الصادرة ولكن لم يتم تطبيقها بعد

تم الإفصاح أدناه عن المعايير والتفسيرات الصادرة وغير واجبة التطبيق بعد، حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة. تعتمزم المجموعة تطبيق هذه المعايير، إن كان ذلك ضرورياً، متى ما أصبحت واجبة التطبيق.

الإصلاح المعياري لمعدلات الربح (المرحلة 2)

نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية في 27 أغسطس 2020 المرحلة الثانية من الإصلاح المعياري لأسعار الربح - التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 4 والمعيار الدولي للتقارير المالية 16 (المرحلة 2 من إصلاح معدل الإيبور). تطرح المرحلة 2 من إصلاح معدل الإيبور إعفاءات مؤقتة لمعالجة المشكلات المحاسبية التي تنشأ عن استبدال معدل الإيبور (سعر الربح بين البنوك) بمعدل ربح بديل خالي تقريباً من المخاطر.

يظل تأثير استبدال معدل الإيبور (سعر الربح بين البنوك) بمعدل ربح بديل خالي تقريباً من المخاطر على منتجات وخدمات المجموعة من جوانب التركيز الرئيسية. لدى المجموعة عقود تستند بشكل ما إلى معدل الإيبور مثل الليبور والتي تمتد لما بعد السنة المالية 2021 حيث من المحتمل حينها أن يتم وقف نشر معدلات الإيبور. والمجموعة حالياً بصدد تقييم تأثير انتقال المجموعة إلى تطبيق أنظمة معدلات الربح الجديدة بعد عام 2021 عن طريق مراجعة التغيرات التي تطرأ على منتجاتها وخدماتها وأنظمتها وكذلك عملية رفع التقارير لديها وستواصل الاستعانة بأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين لدعم عملية الانتقال بشكل منظم وتخفيف المخاطر الناتجة من الانتقال.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية - الرسوم ضمن اختبار "نسبة 10%" في حالة إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

كجزء من التحسينات السنوية للسنوات 2018-2020 من عملية إعداد المعايير الدولية للتقارير المالية، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على المعيار الدولي للتقارير المالية 9. يتضمن التعديل توضيحات حول الرسوم التي تدرجها المنشأة ضمن التقييم الذي تجريه حول مدى اختلاف شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل بصورة جوهرية عن شروط الالتزام المالي الأصلي. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المبالغ المسددة أو المستلمة فيما بين المقرض والمقرض مشتملة على الرسوم المسددة أو المستلمة إما من قبل المقرض أو المقرض نيابةً عن الآخر. تطبق المنشأة التعديل على المطلوبات المالية المعدلة أو المتبادلة في أو بعد فترة البيانات المالية المجمعة السنوية التي تقوم فيها المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة.

يسري التعديل على فترات البيانات المالية المجمعة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 مع السماح بالتطبيق المبكر. ستطبق المجموعة التعديلات على المطلوبات المالية المعدلة أو المتبادلة في أو بعد فترة البيانات المالية المجمعة السنوية التي تقوم فيها المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة وهي لا تتوقع أن تؤدي إلى تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1: تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2020 تعديلات على الفقرات رقم 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي 1 لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة. وتوضح التعديلات ما يلي:

- ما المقصود بحق تأجيل التسوية.
 - لا بد أن يتحقق حق التأجيل في نهاية فترة البيانات المالية.
 - لن يتأثر ذلك التصنيف باحتمالية ممارسة المنشأة لحق التأجيل.
 - يتحقق ذلك فقط إذا تمثلت الأداة المشتقة المضمنة في التزام قابل للتحويل في أداة حقوق ملكية وذلك في حالة ألا يؤثر الالتزام على تصنيفها.
- تسري التعديلات على فترات البيانات المالية المجمعة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 ويجب تطبيقها بأثر رجعي. المجموعة حالياً بصدد تقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**2.4 أساس التجميع**

يتم تجميع البيانات المالية للشركات التابعة ضمن البيانات المالية المجمعة اعتباراً من تاريخ نقل السيطرة إلى المجموعة وحتى التاريخ الذي تتوقف فيه تلك السيطرة. حيث تجرى التعديلات الضرورية على البيانات المالية للشركات التابعة لتنفق سياساتها المحاسبية مع تلك المطبقة في البنك. عند إعداد البيانات المالية المجمعة يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات فيما بين شركات المجموعة وكذلك أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن تلك المعاملات وكذلك توزيعات الأرباح. يتم إعداد البيانات المالية للشركة التابعة إما كما بتاريخ تقرير البنك أو بتاريخ لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تقرير البنك.

يتم عرض الحصص في حقوق ملكية الشركات التابعة التي لا تعود إلى المجموعة كحصة غير مسيطرة في بيان المركز المالي المجموع. تقاس الحصص غير المسيطرة في الشركة التي تم حيازتها بالحصة النسبية لصافي موجودات الشركة التي يتم حيازتها، وتوزع الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى ولو تجاوزت نصيب الحصة غير المسيطرة في حقوق ملكية الشركة التابعة. يتم معالجة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة كمعاملات مع ملاك حقوق ملكية المجموعة. تسجل الأرباح أو الخسائر نتيجة بيع الحصص غير المسيطرة دون فقدان السيطرة في حقوق الملكية.

عندما يتم فقدان السيطرة، تقوم المجموعة باستبعاد موجودات ومطلوبات الشركة التابعة وأي حصص غير مسيطرة والمكونات الأخرى لحقوق الملكية المتعلقة بالشركة التابعة. يتم الاعتراف بأي فائض أو عجز ناتج عن فقدان السيطرة في بيان الربح أو الخسارة المجموع. إذا احتفظت المجموعة بأي حصة في الشركة التابعة السابقة، عندئذ يتم قياس هذه الحصة بالقيمة العادلة بتاريخ فقدان السيطرة. لاحقاً، يتم المحاسبة عنها كشركة مستثمر بها محاسب عنها بطريقة حقوق الملكية أو كأصل مالي وفقاً لمستوى تأثير الحصة المحتفظ بها.

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة**دمج الأعمال**

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ في تاريخ الشراء، وهو التاريخ الذي يتم فيه نقل السيطرة إلى المجموعة. تُسيطر المجموعة على الشركة المستثمر بها فقط إذا كان لدى المجموعة:

- السلطة على الشركة المستثمر بها (أي أن الحقوق القائمة التي تتيح لها قدرتها الحالية على توجيه أنشطة الشركة المستثمر بها)؛
- التعرض للعائدات المتغيرة أو امتلاك حقوق بها نتيجة مشاركتها في الشركة المستثمر بها، و
- قدرة المجموعة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر بها للتأثير على مبلغ العائدات.

عندما تكون حصة المجموعة في الشركة المستثمر بها أقل من أغلبية حقوق التصويت أو حقوق ماثلة للشركة المستثمر بها، فإن المجموعة تأخذ في الاعتبار كافة الحقائق والظروف عند تقييم سيطرتها على الشركة المستثمر بها من عدمه، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع أصحاب حق التصويت الآخرين في الشركة المستثمر بها؛
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛
- حقوق تصويت المجموعة وحقوق التصويت المحتملة؛

تقوم المجموعة بقياس الشهرة كما في تاريخ الشراء كما يلي:

- القيمة العادلة للمقابل المحول؛ بالإضافة إلى
- المبلغ المدرج للحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة؛ بالإضافة إلى
- إذا كان دمج الأعمال يتم على مراحل، القيمة العادلة لحصص حقوق الملكية الموجودة سابقاً في الشركة المشتراة؛ مطروحاً من
- صافي المبلغ المدرج للموجودات المقتناة والمطلوبات المقترضة والتي يمكن تحديدها.

عندما يكون الفائض بالسالب، يتم الاعتراف بالربح الناتج عن الشراء بأسعار مخفضة مباشرة في بيان الربح أو الخسارة المجموع.

تُحمل تكاليف المعاملات، بخلاف تلك المتعلقة بإصدار أدوات دين أو أوراق مالية، والتي تتكبدتها المجموعة فيما يتعلق بدمج الأعمال كمصاريف عند تكبدها.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
دمج الأعمال (تتمة)

فيما يلي تفاصيل الشركة التابعة والشركات ذات الطبيعة الخاصة للبنك:

اسم الشركة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	2020 حصة الملكية الفعلية %	2019 حصة الملكية الفعلية %
شركة الدولي للتأمين التكافلي ش.م.ك. (مقفلة) ("الدولي للتكافل") الكويت	الكويت	خدمات تأمين بما يتفق مع الشريعة الإسلامية	73.6	73.6
شركة صكوك كي أي بي الشريحة 1 المحدودة	جزر الكايمن	إصدار صكوك	100	100
شركة صكوك كي أي بي المحدودة	جزر الكايمن	إصدار صكوك	100	-

الأدوات المالية
الموجودات المالية
الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع النظامية للموجودات المالية باستخدام المحاسبة في تاريخ التسوية؛ أي التاريخ الذي تتسلم فيه أو تسلم فيه المجموعة الموجودات. ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الربح أو الخسارة المجمع أو في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المجمع وفقاً للسياسة المحاسبية المطبقة والخاصة بكل أداة مالية.

إن عمليات الشراء والبيع النظامية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

عدم الاعتراف بالموجودات المالية

لا يتم الاعتراف بالموجودات المالية (كلياً أو جزئياً) عندما:

- تنقضي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية؛ أو
- تحتفظ المجموعة بالحق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، لكن مع تحمل التزام بدفع التدفقات النقدية بالكامل دون تأخير إلى طرف آخر بموجب اتفاقية تنص على ذلك؛ أو
- تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو أن تكون (أ) قامت بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل أو (ب) لم تقم المجموعة بتحويل كافة المخاطر أو المنافع المرتبطة بالأصل وكذلك لم تحتفظ بهما لكنها فقدت السيطرة على الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها للحصول على تدفقات نقدية من أحد الموجودات ولم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر أو المنافع المرتبطة بالأصل، ولم تقم بتحويل السيطرة على الأصل؛ فإن الأصل يتحقق إلى الحد الذي يبقى المجموعة عنده مستمرة في السيطرة على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية للأصل والحد الأقصى للمبلغ الذي كان يتعين على المجموعة سداً، أيهما أقل.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بالالتزامات المحددة في العقد أو إلغاؤها أو انتهاء فترة استحقاقها. في حالة استبدال مطلوبات مالية قائمة بمطلوبات أخرى من قبل نفس المقرض وذلك بشروط تختلف بشكل جوهري أو في حالة تعديل الشروط التعاقدية للالتزام قائم بشكل جوهري فإن ذلك الاستبدال أو التعديل يتم التعامل معه على أنه عدم اعتراف بالالتزام الأصلي واعتراف بالالتزام الجديد. يتم الاعتراف بالفرق في القيم الدفترية ذات الصلة في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

العقار الذي تم حيازته من تسوية دين

يدرج العقار الذي تم حيازته من تسوية دين بقيمة مدينو التمويل ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لهذه الموجودات، أيهما أقل. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من البيع وخسائر إعادة التقييم في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

التصنيف والقياس للموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف وقياس الموجودات المالية كالآتي:

النقد والأرصدة لدى البنوك والمستحق من البنوك

يشتمل بند النقد والأرصدة لدى البنوك على النقد في الصندوق والحساب الجاري لدى بنوك أخرى وإيداعات لدى بنوك تستحق خلال سبعة أيام. يتضمن النقد والأرصدة لدى البنوك والمستحق من البنوك أرصدة التورق مع بنك الكويت المركزي وديون حكومية مسجلة بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العائد الفعلي.

مدينو التمويل

إن مدينو التمويل هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو محددة غير مسعرة في سوق نشط. يقوم البنك بتقديم المنتجات والخدمات التي تتفق مع تعليمات الشريعة الإسلامية مثل المرابحة والوكالة والإستصناع والمساومة والإجارة التي يتم تصنيفها بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي المجمع. إن المبالغ المستحقة يتم تسويتها على أقساط أو على أساس الدفع الأجل.

المرابحة هي اتفاقية بيع سلع وعقارات لعميل "مع وعد بالشراء" بسعر يتضمن التكلفة مضافاً إليها نسبة ربح متفق عليه وذلك بعد قيام البنك باقتناء الأصل. الوكالة هي اتفاقية تقوم بموجبها المجموعة بتقديم مبلغ من المال إلى عميل بموجب ترتيبات وكالة، ويقوم هذا العميل باستثمار هذا المبلغ وفقاً لشروط محددة مقابل أتعاب. ويلتزم الوكيل برد المبلغ في حالة التخلف أو الإهمال أو الإخلال بأي من بنود وشروط الوكالة.

الإستصناع هو عقد بيع مبرم بين مالك العقد والمقاول حيث يتعهد المقاول بناء على طلب مالك العقد بتصنيع واقتناء المنتج موضوع العقد وفقاً للمواصفات وبيعه لمالك العقد مقابل سعر متفق عليه وفقاً لطريقة سداد سواء من خلال السداد المقدم أو بالأقساط أو بتأجيل السداد إلى تاريخ مستقبلي محدد.

المساومة هي عقد بيع يتم بناءً عليه التفاوض بين البائع والمشتري ولا يتم الكشف عن التكلفة.

الموجودات المؤجرة - عندما تكون المجموعة الطرف المؤجر

مدينو الإجارة هي معاملة إسلامية تشتمل على الشراء والإيجار المباشر لأي أصل بالتكلفة التي تضمن أن يحول المؤجر للمستأجر الحق في استخدام الأصل خلال المدة الزمنية المتفق عليها مقابل دفعة أو مجموعة من الدفعات. وفي نهاية مدة الإيجار، يكون للمستأجر الخيار في شراء الأصل. تم تسجيل مديني الإجارة بالحد الأدنى للدفعات الإيجارية التراكمية المستحقة ناقص مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد، ويتم عرضها بصافي الإيرادات المؤجلة.

الاستثمارات في أوراق مالية

تتكون الاستثمارات المالية للمجموعة من الاستثمار في الصكوك وحقوق ملكية والاستثمارات الأخرى.

- يتم تصنيف أدوات الدين (الصكوك) إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بناءً على نموذج الأعمال الذي تدار فيه هذه الأوراق المالية.
- تدرج الاستثمارات في حقوق الملكية عموماً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستثناء الاستثمارات المحددة التي قامت المجموعة بإجراء عملية تصنيف لها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- تدرج الاستثمارات الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تقييم نموذج العمل

تقوم المجموعة بتحديد نموذج أعمالها على المستوى الذي يعكس كيفية إدارتها لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق أهداف أعمالها. ولا يتم تقييم نموذج عمل المجموعة لكل أداة على حدة، ولكن يتم على مستوى أكبر للمحافظ المجمع ويستند إلى عدد من العوامل التي يمكن ملاحظتها. وتتضمن المعلومات التي توضع بعين الاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف الموضوعية للمحافظة وعمل هذه السياسات في الواقع العملي؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية المحتفظ بها في إطار نموذج العمل) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛ و
- تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات المنتظرة منها حول نشاط المبيعات المستقبلية.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

التصنيف والقياس للموجودات المالية (تتمة)

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع "أسوأ الأحوال" أو "سيناريو مضغوط" بعين الاعتبار. وفي حال ما إذا تحققت التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن توقعات المجموعة الأصلية، لا تقوم المجموعة بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وتقوم بإدراج هذه المعلومات عند تقييم الأصل المالي الذي نشأ حديثاً أو تم شراؤه منذ هذا الوقت.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات أصل المبلغ والربح (اختبار "SPPP")

تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار ("SPPP") ويتم تعريف "أصل المبلغ" لأغراض تتعلق بهذا الاختبار على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدار عمر الأصل المالي. ويتم تعريف الربح ضمن ترتيبات الإقراض الأساسية على أنه مقابل للقيمة الزمنية للمال ولمخاطر الائتمان المرتبطة بأصل المبلغ ولمخاطر وتكاليف الإقراض الرئيسية الأخرى بالإضافة إلى هامش الربح.

وفي سبيل تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية تمثل فقط دفعات أصل المبلغ والربح، تقوم المجموعة بالنظر فيما إذا كان الأصل المالي يحتوي شرطاً تعاقدياً يمكنه تغيير وقت ومبلغ التدفقات التعاقدية بحيث لا يستوفي هذا الشرط. وتقوم المجموعة بالنظر فيما يلي:

- الأحداث الطارئة التي يمكن أن تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية
- عناصر الرفع المالي؛
- الدفعات المقدمة وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من بعض الموجودات بعينها (مثل ترتيبات عدم الرجوع على الأصل)؛ و
- العناصر التي تعدل مقابل القيمة الزمنية للمال – مثل إعادة الضبط الدوري لأسعار الربح.

لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تقدم ما يزيد عن الحدود الدنيا للتعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية والتي تكون غير ذات علاقة بترتيب الإقراض الرئيسي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تعتبر فقط دفعة لأصل المبلغ والربح. وفي تلك الحالات، يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية عند الاعتراف المبدئي وفقاً للفئات التالية:

- الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة
- الموجودات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
- الموجودات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة

يتم تسجيل الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشرطين التاليين:

- أن يكون محتفظ به في إطار نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي شروطه التعاقدية – في تواريخ محددة – إلى تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات لأصل المبلغ والربح على أصل المبلغ القائم.

يتم قياس الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي، يتم الاعتراف بإيرادات التمويل، وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وخسائر الائتمان المتوقعة في بيان الربح أو الخسارة المجمع، كما يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة ناتجة عن إلغاء الاعتراف في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

الموجودات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

أ) أوراق الدين المالية (صكوك) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لآخر

يتم تسجيل استثمار أوراق الدين (صكوك) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى الشرطين التاليين:

- أن يكون محتفظ به في إطار نموذج عمل يتم تحقيق هدفه من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- أن تؤدي شروطه التعاقدية في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات لأصل المبلغ والربح على أصل المبلغ القائم.

يتم لاحقاً قياس أوراق الدين المالية (صكوك) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بإيرادات الصكوك بطريقة العائد الفعلي وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الربح أو الخسارة المجمع. كما يتم الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة التي لا تمثل جزءاً من علاقة التحوط الفعلية في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في احتياطات القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية حتى يتم استبعاد أو إعادة تصنيف الأصل. عندما يتم استبعاد الأصل المالي، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة التراكمي المعترف به مسبقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى بيان الربح أو الخسارة المجمع.

ب) استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة باتخاذ قرار لا يقبل الإلغاء بتصنيف بعض من استثماراتها في حقوق الملكية كاستثمارات في حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إن استوفت تعريف حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 32 الأدوات المالية: "العرض" ولا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة. ويتم تحديد هذا التصنيف لكل أداة على حدة.

ومن ثم يتم قياس الاستثمارات في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك بند تحويل العملات الأجنبية ضمن الدخل الشامل الآخر وعرضها في احتياطات القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية. أما الأرباح والخسائر التراكمية المعترف بها مسبقاً في الدخل الشامل الآخر فيتم نقلها إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد ولا يتم الاعتراف بها في بيان الربح أو الخسارة المجمع. ويتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح من استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان الربح أو الخسارة المجمع ما لم تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر. ولا تخضع الاستثمارات في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى تقييم انخفاض القيمة.

الموجودات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تمثل الموجودات المالية في هذه الفئة تلك الموجودات التي تم تحديدها إما من قبل الإدارة عند الاعتراف المبدئي أو تلك التي يطلب بشكل إجباري أن يتم قياسها بالقيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. وتقوم الإدارة بتعيين أداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تستوفي فيما دون ذلك متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فقط إن ألغت أو خفضت بشكل كبير اختلافاً محاسبياً كان من الممكن أن ينشأ إن لم يتم القيام بذلك. ويجب أن يتم قياس الموجودات المالية - التي تمتلك تدفقات نقدية تعاقدية لا تمثل فقط دفعات لأصل المبلغ أو الربح بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وذلك بشكل إلزامي.

ويتم لاحقاً قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة المجمع. ويتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان الربح أو الخسارة المجمع عند تأكيد الحق في الدفعة.

إعادة تصنيف الموجودات المالية

لا تقوم المجموعة بإعادة تصنيف موجوداتها المالية بعد الاعتراف المبدئي إلا في ظل الحالات الاستثنائية التي تقوم فيها المجموعة بالاستحواذ على خط تجاري أو يبيعه أو إنهائه.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)****الأدوات المالية (تتمة)****الموجودات المالية (تتمة)***انخفاض قيمة الموجودات المالية*

تقوم المجموعة باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة للأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- مدينو التمويل بما في ذلك التزامات التمويل.
- خطابات الاعتماد وعقود الضمان المالي بما في ذلك الالتزامات.
- الاستثمارات في أوراق الدين المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (صكوك).
- الأرصدة والودائع لدى البنوك.

الأرصدة مع بنك الكويت المركزي، السندات، أدوات الخزينة، أدوات الدين العام والأدوات المالية الإسلامية التورق التي يصدرها بنك الكويت المركزي وحكومة دولة الكويت هي ذات مخاطر منخفضة وقابلة للاسترداد بالكامل، وبالتالي لا يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على هذه الأدوات.

انخفاض قيمة مدينو التمويل

تشمل التسهيلات التمويلية التي تقدمها المجموعة على مدينو تمويل وخطابات الاعتماد وعقود الضمان المالي والالتزامات بتقديم التسهيلات الائتمانية. ينبغي تسجيل انخفاض قيمة التسهيلات التمويلية في بيان المركز المالي المجمع بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة التي يتم احتسابها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي والمخصصات المطلوب احتسابها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى.

انخفاض قيمة الموجودات المالية خلاف مدينو التمويل

تقوم المجموعة بتسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على الاستثمار في أوراق الدين المالية المسجلة القيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر وكذلك على الأرصدة والودائع لدى البنوك. لا تتعرض الاستثمارات في الأسهم لخسائر الائتمان المتوقعة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة كما يلي. ويتم تحويل الموجودات من خلال المراحل الثلاثة التالية استناداً إلى التغيير في الجودة الائتمانية منذ التحقق المبدئي.

المرحلة الأولى: خسائر الائتمان المتوقعة لـ 12 شهراً

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل خسارة الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً على الموجودات المالية متى لم يكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي أو على الانكشافات التي تم تحديد أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية المجمعة. وتعتبر المجموعة أن الأصل المالي ذو مخاطر ائتمان منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان الخاصة بها معادلاً للتعريف المفهوم عالمياً لـ "درجة الاستثمار".

المرحلة الثانية: خسائر الائتمان المتوقعة لفترة العمر - غير منخفض القيمة ائتمانياً

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل خسارة الائتمان المتوقعة طوال فترة عمر الموجودات المالية متى لم يكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون تعرضها لانخفاض القيمة ائتمانياً.

المرحلة الثالثة: خسائر الائتمان المتوقعة لفترة العمر - منخفض القيمة ائتمانياً

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل خسارة الائتمان المتوقعة طوال فترة عمر الموجودات المالية التي تم تعيينها كمنخفضة القيمة ائتمانياً بناءً على دليل موضوعي لانخفاض القيمة.

إن خسائر الائتمان المتوقعة طوال عمر البند هي خسائر ائتمان متوقعة تنتج من جميع أحداث التعثر المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. وتمثل فترة الـ 12 شهراً من خسائر الائتمان المتوقعة جزءاً من خسائر الائتمان المتوقعة طوال عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الـ 12 شهراً التالية لتاريخ البيانات المالية المجمعة. يتم احتساب كلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة وخسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً سواءً بشكل منفرد أو بشكل مجمع بناءً على طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

تحديد مرحلة انخفاض القيمة

وتقوم المجموعة أيضاً في كل تاريخ بيانات مالية مجمعة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف المبدئي عبر مقارنة مخاطر التعثر الذي يحدث على مدار العمر المتبقي المتوقع من تاريخ البيانات المالية المجمعة مع مخاطر التعثر في تاريخ الاعتراف المبدئي. وتمثل المعايير الكمية المتبعة لتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان سلسلة من العتبات النسبية والمطلقة. ويتم اعتبار أن جميع الموجودات المالية المتأخر سدادها لفترة أكثر من 30 يوماً لديها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ويتم نقلها إلى المرحلة الثانية حتى وإن لم تنشر المعايير إلى زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة في كل تاريخ بيانات مالية مجمعة بتقييم ما إذا كان الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد تعرضت لانخفاض القيمة انتمائياً. وتعتبر المجموعة أن الأصل المالي قد تعرض لانخفاض القيمة عند وقوع حدث واحد أو أكثر ممن لهم أثراً سلبياً على المستقبل المقدر للتدفقات النقدية للأصل المالي أو عند تأخر الدفعات التعاقدية لأكثر من 90 يوماً. تصنف كافة الموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض في القيمة الائتمانية ضمن المرحلة 3 لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة. يتضمن الدليل على الانخفاض الائتماني للأصل المالي البيانات الملحوظة التالية:

- صعوبة مالية جوهرية للمقترض أو جهة الإصدار.
- مخالفة بنود العقد مثل أحداث التعثر أو التأخر في السداد.
- قيام المقترض بمنح المقترض حق امتياز، ما لم يضع المقترض في اعتباره خلاف ذلك، لأسباب اقتصادية وتعاقدية تتعلق بتعرض المقترض لصعوبة مالية.
- تلاشي وجود سوق نشط للأوراق المالية نظراً للصعوبات المالية.
- شراء أصل مالي بمعدل خصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتوقعة.

في تاريخ التقرير المالي، إذا لم تزداد مخاطر الائتمان لأصل مالي أو مجموعة موجودات مالية بشكل جوهري منذ التحقق المبدئي أو لم تتعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تصنيف هذه الموجودات المالية ضمن المرحلة الأولى.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة تقديراً موزوناً بالاحتمال لخسائر الائتمان ويتم قياسها على أنها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي مخصومة على معدل الربح الفعلي للأداة المالية. ويمثل العجز المالي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمجموعة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة قبضها. وتتضمن العناصر الرئيسية في قياس خسائر الائتمان المتوقعة احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر وقيمة التعرض عند التعثر. وتقوم المجموعة بتقدير هذه العناصر باستخدام نماذج مخاطر الائتمان المناسبة مع أخذ تصنيفات الائتمان الداخلية والخارجية للموجودات بعين الاعتبار بالإضافة إلى طبيعة وقيمة الضمانات وسيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية، الخ.

إدراج المعلومات المستقبلية

تأخذ المجموعة في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المتوقع أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض إدراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وتعكس تلك المتغيرات بصورة أساسية التقديرات المعقولة والمؤيدة للظروف الاقتصادية الكبرى المستقبلية. إن مراعاة هذه العوامل يؤدي إلى رفع درجة الاحكام المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتقوم الإدارة بمراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منتظم.

تعديل مدينو التمويل

تسعى المجموعة في ظل ظروف معينة إلى إعادة هيكلة التمويلات المقدمة إلى العملاء باستثناء حيازة الضمان. قد يتضمن ذلك مد ترتيبات السداد وتخفيض أصل المبلغ أو الربح والاتفاق على شروط جديدة للتسهيل الائتماني أو التمويل. وفي حالة أن تكون هذه التعديلات مادية، يتم استبعاد التسهيل الائتماني وتسجيل تسهيل ائتماني جديد ذات له شروط وبنود مختلفة بشكل مادي.

ويتضمن التسهيل الائتماني مخصص خسارة يتم قياسه استناداً إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهر باستثناء بعض الحالات النادرة التي فيها اعتبار التسهيل الائتماني مستحدث ومنخفض القيمة الائتمانية. وتتولى الإدارة باستمرار مراجعة التمويل الإسلامي المعدل للعملاء لضمان الالتزام بكافة المعايير واحتمالية سداد الدفعات المستقبلية. كما تقوم الإدارة بتقييم مدى وجود أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان أو وجوب تصنيف التسهيل الائتماني ضمن المرحلة 3. عندما يتم تعديل التمويل الإسلامي للعملاء ولكن دون استبعادها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي الذي يتم احتسابه قبل تعديل الشروط.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

الشطب

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي (إما جزئياً أو بالكامل) فقط عندما تقرر المجموعة أن المدينين ليس لديهم أصول أو مصادر دخل قد تؤدي إلى إنتاج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ. ولكن الموجودات المالية التي يتم شطبها لا تزال تخضع لتطبيق الأنشطة للالتزام بالإجراءات التي تقوم المجموعة باتخاذها لاسترداد المبالغ المستحقة.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي المجمع

يتم عرض مخصصات الخسائر المرتبطة بخسائر الائتمان المتوقعة كإقطاع من مجمل القيمة الدفترية للموجودات المالية وذلك بالنسبة للموجودات المالية المدرجة وفقاً للتكلفة المطفأة. وفي حالة أدوات الدين المدرجة وفقاً للقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر، تسجل المجموعة مخصصاً في بيان الربح أو الخسارة المجمع ويتم تسجيل مبلغ مقابل ضمن الدخل الشامل الآخر دون أي تخفيض في القيمة الدفترية للأصل المالي المدرج في بيان المركز المالي المجمع.

مخصص خسائر الائتمان وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

يتم مطالبة المجموعة باحتساب مخصصات لخسائر الائتمان على الترميمات للعملاء وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات التمويلية واحتساب المخصصات. يتم تصنيف التسهيلات التمويلية كمتأخرة السداد عندما لا يتم استلام دفعة ما في التاريخ المشترك لسدادها أو في حالة زيادة التسهيل التمويلي عن حدود ما قبل الاعتماد. ويتم تصنيف التسهيل التمويلي كمتأخر السداد ومنخفض القيمة عندما يكون مبلغ الربح أو القسط الأساسي متأخر السداد لمدة تزيد عن 90 يوم وكذلك في حالة زيادة القيمة الدفترية للتسهيل التمويلي عن قيمته التقديرية الممكن استردادها. يتم إدارة ورقابة التسهيلات متأخرة السداد أو الترميمات متأخرة السداد ومنخفضة القيمة باعتبارها تسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى أربعة فئات تستخدم بعد ذلك في تقدير المخصصات:

الفئة	المعيار	المخصصات المحددة
قيد المراقبة	غير منتظمة لمدة 90 يوم	-
شبه قياسية	غير منتظمة لمدة تتراوح بين 91-180 يوم	20%
مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لمدة تتراوح بين 181-365 يوم	50%
معدومة	غير منتظمة لمدة تزيد عن 365 يوم	100%

قد تقوم المجموعة أيضاً بإدراج التسهيل الائتماني ضمن إحدى الفئات المذكورة أعلاه استناداً إلى أحكام الإدارة بشأن الظروف المالية و/أو الظروف غير المالية الخاصة بالعميل.

إضافة إلى المخصصات المحددة، يتم احتساب نسبة 1% كحد أدنى من المخصصات العامة للتسهيلات النقدية ونسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية وذلك لكافة التسهيلات التمويلية (بالصافي بعد بعض فئات الضمانات المحددة) والتي لا تخضع لاحتساب المخصصات المحددة.

في مارس 2007، أصدر بنك الكويت المركزي تعميماً بتعديل أساس احتساب المخصصات العامة على التسهيلات حيث تم تغيير نسبة المخصص من 2% إلى 1% على التسهيلات النقدية ومن 1% إلى 0.5% على التسهيلات غير النقدية. وبدأ سريان هذه النسب المعدلة اعتباراً من 1 يناير 2007 على صافي الزيادة في التسهيلات، بعد خصم بعض فئات الضمانات، خلال فترة التقرير. ويتم الاحتفاظ بالجزء من المخصص العام الذي زاد عن نسبة 1% للتسهيلات النقدية وعن 0.5% للتسهيلات غير النقدية كما في 31 ديسمبر 2006 كمخصص عام حتى تصدر تعليمات أخرى بهذا الشأن من قبل بنك الكويت المركزي.

المطلوبات المالية

تتضمن المطلوبات المالية المستحق للبنوك والمؤسسات المالية وحسابات المودعين الناشئة عن عقود المضاربة والوكالة وصكوك مصدرة والمطلوبات الأخرى. إن المضاربة هي عقد بين البنك والعميل حيث يتفق الطرفان على تشارك نسبة متفق عليها من أي ربح محقق من استثمارات العملاء كما هو متفق عليه. إن الوكالة هي عقد بين البنك والعميل حيث يوافق البنك على تقديم معدل عائد متوقع على العمليات التي يدخلها البنك بالنيابة عن العميل.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)****الأدوات المالية (تتمة)****أدوات الملكية**

تتمثل أداة حق الملكية في أي عقد يثبت وجود حصص متبقية في موجودات أي منشأة بعد اقتطاع كافة المطلوبات المترتبة عليها. يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية التي تصدرها المجموعة بقيمة صافي المبالغ المحصلة بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك التي استحوذت عليها بنفسها أو عن طريق أي من شركاتها التابعة خصم مباشرة في (أسهم الخزينة) وتخضع مباشرة في حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر في بيان الربح أو الخسارة المجمع من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

تتمثل صكوك الشريحة 1 في صكوك مضاربة دائمة وغير قابلة للاسترداد من قبل حاملي الصكوك ويستحقون توزيعات أرباح غير متراكمة بناءً على موافقة مجلس الإدارة. وطبقاً لذلك، يتم عرض الصكوك الشريحة 1 كأحد مكونات أدوات حقوق الملكية المصدر من قبل المجموعة في حقوق الملكية.

المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ الظاهر في بيان المركز المالي المجمع فقط عند وجود حق قانوني يلزم بمقاصة المبالغ المحققة وتنوي المجموعة إما السداد على أساس صافي المبلغ أو أن يتم تحقق بند الموجودات وسداد بند المطلوبات في نفس الوقت.

ضمانات قيد البيع

تقوم المجموعة أحياناً بحيازة موجودات غير نقدية لتسوية بعض مديني التمويل. إن هذه الموجودات يتم إدراجها بالقيمة الدفترية لأرصدة مديني التمويل المرتبطة بها أو القيمة العادلة الحالية لتلك الموجودات أيهما أقل. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد وخسائر إعادة التقييم في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

الضمانات المالية

تقدم المجموعة في سياق نشاطها الاعتيادي ضمانات مالية تتكون من خطابات الاعتماد والضمان والقبولات. يتم إدراج الضمانات المالية في البيانات المالية المجمعة مبدئياً بالقيمة العادلة التي تمثل القسط المحصل، في المطلوبات الأخرى. كما يتم إدراج القسط المحصل في بيان الربح أو الخسارة المجمع ضمن بند "إيرادات أتعاب وعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. لاحقاً، يتم قياس الالتزام بأفضل تقدير للمصروف المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ التقرير المالي والمبلغ المعترف به ناقصاً للإطفاء المتراكم، أيهما أعلى. عندما يصبح السداد بموجب الضمان محتملاً، يتم تحميل القيمة الحالية لصافي الدفعات المتوقعة ناقصاً القسط غير المطفأ على بيان الربح أو الخسارة المجمع.

يتم تقييم مدى انخفاض الضمانات المالية وخطابات الاعتماد ويتم احتساب مخصصات مقابل انخفاض القيمة بطريقة مماثلة لمديني التمويل.

تحقق الإيرادات

تتحقق الإيرادات من عمليات المراجعة والإستصناع ووكالة على أساس معدل العائد الفعلي والذي يتم تحديده عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي ولا يتم لاحقاً تغيير ذلك المعدل.

تتحقق الإيرادات من عمليات الإجارة على مدار عقد الإجارة بحيث يتحقق عائد ثابت على صافي قيمة الاستثمار القائمة.

يتضمن احتساب معدل العائد الفعلي جميع الأتعاب المدفوعة والمستلمة وتكاليف المعاملات والخصومات والعلاوات والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل العائد الفعلي.

يتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات المرتبط بمصاريف المعاملات والخدمات البنكية، عند تقديم الخدمة.

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام تلك التوزيعات.

تتحقق إيرادات التأجير من العقارات الاستثمارية على أساس القسط الثابت على مدى فترة التأجير.

عندما يتم تخفيض قيمة أداة مالية مصنفة كـ "مديني تمويل" إلى قيمتها الاستردادية المقدرة، يتم الاعتراف بإيراداتها على الجزء الذي لم تنخفض قيمته على أساس معدل العائد الفعلي الأصلي الذي تم استخدامه لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس القيمة التي يمكن استردادها.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)****تكاليف التمويل**

تتعلق تكاليف التمويل مباشرةً بالأرصدة المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية وحسابات المودعين و صكوك مصدرة. يتم إدراج كافة تكاليف التمويل كمصروفات في الفترة التي تتكبد فيها.

المنح الحكومية

يتم الاعتراف بالمنح الحكومية عندما يوجد تأكيد معقول بأنه سيتم استلام المنحة وسيتم الالتزام بكافة الشروط المرفقة. عندما تتعلق المنحة ببند المصروفات، يتم تسجيلها كإيرادات على أساس منتظم على مدار الفترات التي يتم خلالها تحميل التكاليف ذات الصلة، التي تم تخصيص تلك المنحة لتعويضها، كمصروفات. وعندما تتعلق المنحة بأصل ما، يتم تسجيلها كإيرادات بمبالغ متساوية على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل ذي الصلة.

عندما تقوم المجموعة باستلام منح من موجودات غير نقدية، يتم تسجيل الأصل والمنحة بالقيم الاسمية ويتم الإفراج عنهما للأرباح أو الخسائر على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل، استناداً إلى نمط استهلاك مزايا الأصل ذي الصلة على أقساط سنوية متساوية.

العملات الأجنبية

يتم قيد المعاملات بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية القائمة في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقرير المالي، وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التحويل في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

إن البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمقومة بالعملات الأجنبية يتم تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" تدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة المجمع. بينما تدرج فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية المصنفة كموجودات مالية "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر" ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المجمع.

توزيعات الأرباح على الأسهم العادية

يتم إثبات توزيعات الأرباح على الأسهم العادية كالتزام ويتم خصمها من حقوق المساهمين عندما يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك وذلك في اجتماع الجمعية العامة السنوي.

إن توزيعات أرباح السنة التي يتم الموافقة عليها في اجتماع الجمعية العامة السنوي بعد تاريخ التقرير يتم الإفصاح عنها كأحداث بعد تاريخ التقرير المالي.

المساهمات القانونية**حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي**

يحتسب البنك حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من الأرباح وفقاً للاحتساب المعدل استناداً إلى قرار مجلس إدارة المؤسسة، بعد استبعاد المحول إلى الاحتياطي القانوني من ربح السنة.

ضريبة دعم العمالة الوطنية

يحتسب البنك ضريبة دعم العمالة الوطنية طبقاً للقانون رقم 19 لعام 2000 وقرار وزارة المالية رقم 24 لعام 2006 بنسبة 2.5% من الدخل الخاضع للضريبة للسنة. بموجب القانون، إن توزيعات الأرباح النقدية من الشركات المدرجة والخاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية تم خصمها من ربح السنة وذلك لتحديد الربح الخاضع للضريبة.

الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بنسبة 1% من الأرباح وفقاً لقرار وزارة المالية رقم 2007/58. ويتم تحميل الزكاة المحسوبة وفقاً لهذه المتطلبات على بيان الربح أو الخسارة المجمع.

النقد والنقد المعادل

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية المجمع، فإن النقد والنقد المعادل يتضمن النقد والأرصدة لدى البنوك وتمويل مباحات لدى البنوك (تستحق تعاقباً خلال 90 يوماً أو أقل) (إيضاح 9).

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

استثمارات في شركات زميلة

إن الشركة الزميلة هي الشركة التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها. يتم المحاسبة عن الاستثمار في الشركة الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية. عندما يتم حيازة شركة زميلة والاحتفاظ بها فقط لإعادة بيعها، يتم المحاسبة عنها كموجودات غير متداولة محتفظ بها لإعادة بيعها طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يتم إدراج الاستثمار في شركة زميلة مبدئياً بالنكلفة ويتم تعديله فيما بعد لتغيرات ما بعد الحيازة في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة. تدرج الشهرة المرتبطة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفاءها أو اختبارها بصورة مستقلة لتحديد الانخفاض في القيمة. تقوم المجموعة بإدراج حصتها من إجمالي الأرباح أو الخسائر المعترف بها في الشركة الزميلة في بيان الربح أو الخسارة المجمع من تاريخ بدء سريان التأثير أو الملكية وحتى تاريخ توقفه. إن التوزيعات المستلمة من الشركة الزميلة تخفض القيمة الدفترية للاستثمار. إن التعديلات في القيمة الدفترية قد تكون أيضاً ضرورية للتغيرات في حصة المجموعة في الشركة الزميلة الناجمة من التغيرات في ملكية الشركة الزميلة والتي لم يتم تسجيلها في بيان الربح أو الخسارة الخاص بالشركة الزميلة. يتم إدراج حصة المجموعة من هذه التغيرات مباشرة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر المجمع.

يتم استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة من التعاملات مع الشركة الزميلة إلى حد حصة المجموعة في الشركة الزميلة. وكذلك يتم استبعاد الخسائر غير المحققة ما لم تشر التعاملات إلى وجود دليل على انخفاض في قيمة الأصل الذي تم تحويله. يتم عمل تقييم لتحديد الانخفاض في قيمة الاستثمارات في شركة زميلة عندما يكون هناك دليل على انخفاض قيمة الأصل أو على أنه خسائر الانخفاض في القيمة والمدرجة في السنوات السابقة لم تعد موجودة. في حال وجود مثل هذا المؤشر، تقوم المجموعة بتقدير القيمة الممكن استردادها للأصل. يتم تسجيل عكس خسارة الانخفاض في القيمة المعترف بها سابقاً فقط إذا تم تغيير الافتراضات المستعملة في تحديد قيمة الأصل الممكن استردادها منذ تاريخ تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة الأخيرة. إن عملية العكس محدودة بحيث أن القيمة الدفترية للأصل لا تتجاوز القيمة الممكن استردادها ولا تتجاوز القيمة الدفترية التي قد يتم تحديد قيمتها في حالة عدم تسجيل خسائر الانخفاض في القيمة للأصل في سنوات سابقة. يتم تسجيل هذا العكس في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة باستخدام سياسات محاسبية مماثلة إما في تاريخ تقرير المجموعة أو في تاريخ سابق لتاريخ تقرير المجموعة بأقل من ثلاثة أشهر. عندما يكون الأمر ممكناً، يتم عمل تعديلات لتأثيرات المعاملات الجوهرية أو الأحداث الأخرى التي حدثت بين تاريخ تقرير الشركة الزميلة وتاريخ تقرير المجموعة.

في حال فقدان التأثير الهام على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وتسجيل أي استثمار متبقي بالقيمة العادلة. ويتم تسجيل الفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار في شركة زميلة عند فقدان التأثير الهام وبين القيمة العادلة للاستثمار المتبقي بالإضافة إلى العائد من البيع في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

عقارات استثمارية

يتم تصنيف الأراضي والمباني التي لا يتم استخدامها بواسطة المجموعة، وإنما يتم اقتناؤها من أجل تأجيرها لفترات طويلة أو الاستفادة من ارتفاع قيمتها الرأسمالية كعقارات استثمارية. وتتضمن هذه العقارات التي تم اقتناؤها من قبل المجموعة لتسوية مدينو تمويل. تدرج العقارات الاستثمارية بالنكلفة التي تشمل سعر الشراء وتكاليف المعاملة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. لا يتم استهلاك الأراضي ذات التملك الحر. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي المقدر لها وهو 20 سنة. ويتم تحديد القيمة العادلة دورياً بواسطة مقيمين خارجيين لديهم مؤهلات ملائمة وخبرات حديثة في تقييم العقارات في تلك المواقع.

يتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات وتعديلها عند اللزوم في نهاية كل سنة. يتم مراجعة القيمة الدفترية لكل بند في تاريخ كل تقارير مالية لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض قيمتها. في حال وجود مثل هذا الدليل، يتم تخفيض الموجودات للقيمة التي يمكن استردادها وتؤخذ خسائر الانخفاض في القيمة إلى بيان الربح أو الخسارة المجمع. يتم اختبار الانخفاض في القيمة عند أدنى مستوى من وحدة إنتاج النقد للأصل التابع لها.

يتم عدم الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عندما يتم استبعادها أو عند عدم استخدامها بشكل دائم، مع عدم وجود منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من استبعادها. تتحقق الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد العقارات الاستثمارية في بيان الربح أو الخسارة المجمع في نفس الفترة التي تم فيها الاستبعاد.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عقارات استثمارية (تتمة)

تتم التحويلات إلى أو من العقارات الاستثمارية فقط عندما يوجد تغيير في الاستخدام. لغرض التحويل من عقار استثماري إلى ممتلكات ومعدات، فإن التكلفة التقديرية للمحاسبة اللاحقة هي القيمة الدفترية كما في تاريخ تغيير الاستخدام. إذا أصبحت الممتلكات والمعدات عقاراً استثمارياً، فإن المجموعة تقوم بالمحاسبة عن هذا العقار وفقاً للسياسة المتعلقة بالممتلكات والمعدات حتى تاريخ تغيير الاستخدام. عندما تبدأ المجموعة في إعادة تطوير عقار استثماري قائم بغرض بيع هذا العقار، فإنه يتم تحويله إلى عقارات للمتاجرة بالقيمة الدفترية.

ممتلكات ومعدات

يتم قياس الأراضي والمباني بالقيمة العادلة ناقصاً الاستهلاك المتراكم للمباني وخسائر انخفاض القيمة المسجلة بعد تاريخ إعادة التقييم. يتم إجراء التقييمات سنوياً للتأكد من أن القيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمته الدفترية.

يتم تحميل تغييرات إعادة التقييم إلى احتياطي فائض إعادة التقييم في حقوق الملكية، باستثناء الحد الذي يتم عنده الاحتفاظ بانخفاض إعادة التقييم لنفس الأصل المسجل سابقاً ضمن بيان الربح أو الخسارة المجمع، حيث يتم في تلك الحالة تسجيل الزيادة في بيان الربح أو الخسارة المجمع. يتم تسجيل العجز في إعادة التقييم في بيان الربح أو الخسارة المجمع باستثناء الحد الذي يتم عنده مقاصة الفائض الحالي لنفس الأصل المسجل في احتياطي فائض إعادة التقييم.

يتم إجراء التحويل السنوي من احتياطي فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المحتفظ بها بالفرق بين الاستهلاك الذي يستند إلى القيمة الدفترية المعاد تقييمها للموجودات والاستهلاك الذي يستند إلى التكلفة الأصلية للموجودات. إضافة إلى ذلك، فإنه يتم استبعاد الاستهلاك المتراكم كما في تاريخ إعادة التقييم لقاء إجمالي القيمة الدفترية للأصل ويتم إعادة إدراج صافي المبلغ إلى المبلغ المعاد تقييمه للأصل. عند الاستبعاد، يتم تحويل أي احتياطي إعادة تقييم يتعلق بأصل معين إلى الأرباح المحتفظ بها عند بيع ذلك الأصل.

يتم إدراج أجهزة وبرامج كومبيوتر وأثاث وتركيبات ومعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض المتراكم في القيمة.

يتم استهلاك الموجودات بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر لها. كما يلي:

المباني	20 سنة
أجهزة وبرامج كومبيوتر	3 - 5 سنوات
أثاث وتركيبات ومعدات	3 - 5 سنوات

تردج أي أرباح أو خسائر ناتجة عن استبعاد الأصل (المحتسبة بالفرق بين صافي المحصل من البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

الإيجارات - المجموعة كمستأجر

تقوم المجموعة عند بداية العقد، بتقييم ما إذا كان العقد بمثابة، أو كان ينطوي على، إيجار. أي إنه إذا كان العقد يقوم بنقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية محددة لقاء مقابل.

تطبق المجموعة أسلوب الاعتراف والقياس الفردي على جميع الإيجارات باستثناء الإيجارات قصيرة الأجل والإيجارات المتعلقة بالموجودات متدنية القيمة. وتقوم المجموعة بالاعتراف بالمطلوبات الإيجارية لسداد الدفعات الإيجارية وموجودات حقوق الاستخدام والتي تمثل الحق في استخدام الموجودات الهامة.

أ) موجودات حق الاستخدام

تقوم المجموعة بالاعتراف بالموجودات حق الاستخدام في تاريخ بداية الإيجار (أي تاريخ توافر الأصل الهام للاستخدام). ويتم قياس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك تراكمي وخسائر انخفاض القيمة، ويتم تعديلها لأي إعادة قياس للمطلوبات الإيجارية.

وتتضمن تكلفة موجودات حق الاستخدام مبلغ المطلوبات الإيجارية المعترف به والتكاليف المباشرة المبدئية التي تم تكبدها والدفعات الإيجارية المسددة في أو قبل تاريخ البداية ناقصاً أي حوافز إيجارية مستلمة. ومالم تكن المجموعة على يقين بشكل معقول من الحصول على ملكية الأصل المؤجر في نهاية فترة الإيجار، يتم إهلاك موجودات حق الاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي المقدر لفترة الإيجار أيهما أقصر. وتخضع موجودات حق الاستخدام لانخفاض القيمة، كما يتم عرض القيمة الدفترية لموجودات حق الاستخدام تحت المقرات والمعدات في بيان المركز المالي المجمع.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الإيجارات - المجموعة كمستأجر (تتمة)

(ب) المطلوبات الإيجارية

تقوم المجموعة في بداية الإيجار بالاعتراف بالمطلوبات الإيجارية والتي يتم قياسها بالقيمة الحالية للدفعات الإيجارية التي تتم على مدار فترة الإيجار. وتتضمن الدفعات الإيجارية المبالغ الثابتة بما في ذلك (الدفعات الجوهرية الثابتة) ناقصاً أي حوافز إيجارية مستلمة والدفعات الإيجارية المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو نسبة ما والمبالغ المتوقع أن يتم سدادها وفقاً ل ضمانات القيمة المتبقية. كما تتضمن الدفعات الإيجارية أيضاً سعر الممارسة خيار الشراء والذي يكون من المؤكد بشكلٍ معقول أن تتم ممارسته من قبل المجموعة ومبالغ الجزاءات نتيجةً لفسخ الإيجار إذا كانت فترة الإيجار تعكس ممارسة المجموعة لحق الإنهاء. إن الدفعات الإيجارية المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو نسبة يتم الاعتراف بها كمصروف في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى الدفعة.

وفي سبيل احتساب القيمة الحالية للدفعات الإيجارية، تقوم المجموعة باستخدام معدل الربح التصاعدي في تاريخ بداية الإيجار إن كان معدل الربح ضمنياً في الإيجار ولم يكن من الممكن تحديده. وبعد تاريخ البدء، يتم زيادة مبلغ المطلوبات الإيجارية لكي يعكس تراكم الربح ويتم تخفيضه بالنسبة للدفعات الإيجارية المسددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية للمطلوبات الإيجارية إذا كان هناك تعديلات أو تغير في فترة الإيجار أو تغير في الدفعات الإيجارية الثابتة بشكلٍ جوهري أو كان هناك تغيير في التقييم الخاص بشراء الأصل الهام ويتم عرضه تحت المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع.

قياسات القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه جراء بيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يفترض قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام؛ أو
- في حال عدم وجود سوق رئيسي، في السوق الأكثر ملائمة للأصل أو الالتزام.

يجب وجود إمكانية وصول المجموعة إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملائمة من قبل المجموعة.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام افتراضات من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق سيعملون لمصلحتهم الخاصة.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي يتوفر من أجلها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والتي تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات، التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية المجمعة، ضمن تسلسل القيمة العادلة، كما هو أدناه، استناداً إلى مدخلات المستوى الأقل التي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1: تعتبر المدخلات هي الأسعار المعلنة (غير معدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة والتي يكون دخولها متاحاً للمنشأة كما في تاريخ القياس؛

المستوى 2: تعتبر المدخلات، بخلاف الأسعار المعلنة والمتضمنة في المستوى 1، ملحوظة للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و

المستوى 3: تعتبر المدخلات غير ملحوظة للأصل أو الالتزام.

بالنسبة للأدوات المالية المسعرة في أسواق مالية نشطة، يتم تحديد القيمة العادلة لها بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام أسعار أوامر الشراء للموجودات وأسعار العروض للمطلوبات. يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة ووحدات استثمارية وأدوات استثمارية مماثلة بناء على آخر قيمة صافية معلنة لتلك الموجودات.

تقدر القيمة العادلة للأدوات المالية غير المسعرة بالرجوع إلى القيمة السوقية للاستثمارات المشابهة أو بالاعتماد على التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة أو نماذج التقييم الأخرى الملائمة أو باستخدام الأسعار المعلنة من قبل السماسرة.

تقدر القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدل العائد الحالي الساري في السوق للأدوات المالية المماثلة.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

قياسات القيمة العادلة (تتمة)

يأخذ قياس القيمة العادلة لأصل غير مالي بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على تحقيق المنافع الاقتصادية من خلال أفضل وأمثل استخدام للأصل أو بيعه لمشارك آخر في السوق سيستخدم الأصل بأفضل وأحسن استخدام له.

وبالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت الانتقالات قد حدثت بين مستويات التسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

ومن أجل غرض إفصاحات القيمة العادلة، حددت المجموعة فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة، خصائص، ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى تسلسل القيمة العادلة على النحو الموضح أعلاه.

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقارير مالية بتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصل ما قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عندما يجب اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى. عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل ما (أو الوحدة المنتجة للنقد) عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) قد انخفضت قيمته ويخفض إلى قيمته الممكن استرداده. عند تحديد القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم قبل الضرائب يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب، ويتم تأييد هذه العمليات الحسابية بمضاعفات التقييم وأسعار الأسهم المعلنة لشركات متداولة عامة أو بمؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

بالنسبة للموجودات الغير مالية التي لا تتضمن شهرة، يتم إجراء تقدير بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده. يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة الممكن استردادها للأصل منذ أن تم إدراج آخر خسارة من انخفاض القيمة. إن عملية العكس محدودة بحيث أن القيمة الدفترية للأصل لا تتجاوز القيمة الممكن استردادها ولا تتجاوز القيمة الدفترية التي قد يتم تحديد قيمتها بعد استقطاع الاستهلاك في حالة عدم تسجيل خسائر الانخفاض في القيمة للأصل في سنوات سابقة. يتم تسجيل هذا العكس في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

مكافأة نهاية الخدمة

تلتزم المجموعة بموجب قانون العمل الكويتي بسداد مستحقات الموظفين عند ترك الخدمة وفقاً لخطة مزايا محددة. إن خطة المزايا المحددة هذه غير ممولة وتستند إلى الالتزام الذي قد ينتج عن إنهاء خدمة الموظفين إجبارياً في تاريخ التقارير المالية ويعتبر هذا تقديراً تقريبياً مناسباً للقيمة الحالية لهذا الالتزام.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون من المحتمل ظهور حاجة إلى تدفق موارد اقتصادية، نتيجة لأحداث وقعت في الماضي، من أجل سداد التزام حالي أو قانوني أو استدلالي ويكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق منه.

أسهم الخزينة

تظهر ملكية البنك لأسهمه بتكلفة الاقتناء ويتم ادراجها في حقوق الملكية. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لهذه الطريقة، تُحمل المتوسط الموزون لتكلفة الأسهم المعاد حيازتها إلى حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أسهم الخزينة، تضاف الأرباح إلى حساب مستقل ضمن حقوق الملكية ("احتياطي أسهم الخزينة") وهو احتياطي لا يمكن توزيعه حتى استبعاد جميع أسهم الخزينة. تحمل أية خسائر محققة على نفس الحساب بما يتناسب مع حد رصيد الدائن في هذا الحساب. تحمل أية خسائر بالزيادة أولاً على الأرباح المحتفظ بها ثم على الاحتياطي الاختياري والاحتياطي القانوني. يتم استخدام الأرباح المحققة لاحقاً من بيع أسهم الخزينة أولاً في مقاصة أية خسائر مسجلة سابقاً وفقاً لترتيب الاحتياطيات والأرباح المحتفظ بها وحساب احتياطي أسهم الخزينة. لا يتم توزيع أي أرباح نقدية قد يقترحها البنك على هذه الأسهم. إن إصدار أسهم المنحة يزيد في عدد الأسهم نسبياً ويخفض متوسط التكلفة لكل سهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات والمطلوبات المحتملة

لا يتم الاعتراف بالموجودات المحتملة في البيانات المالية المجمعة ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون من المحتمل تدفق وارد للمنافع الاقتصادية.

لا يتم الاعتراف بالالتزامات المحتملة في البيانات المالية المجمعة ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال التدفق الصادر للموارد الاقتصادية مستبعداً.

المعلومات القطاعية

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يرتبط بأنشطة الأعمال التي قد تؤدي إلى تحقيق أرباح أو تكبد خسائر. تستخدم إدارة المجموعة قطاعات التشغيل لتخصيص المصادر وتقييم الأداء. يتم تجميع قطاعات التشغيل ذات الخصائص الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء المماثلة بصورة ملائمة ويتم رفع تقارير عنها كقطاعات قابلة لرفع التقارير عنها.

2.6 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد المجموعة للبيانات المالية المجمعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المتعلقة بها وكذلك الإفصاح عن المطلوبات الطارئة. ولكن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات قد يؤدي إلى نتائج تتطلب تعديلات مادية على القيمة الدفترية لهذه الموجودات أو المطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية.

الأحكام

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات والتي لها الأثر الأكبر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

تصنيف الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتحديد تصنيف الموجودات المالية بناءً على تقييم نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالأصل من خلاله، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تتعلق فقط بأصل المبلغ والأرباح على أصل المبلغ القائم. يرجى الرجوع إلى الإيضاح 2.5 تصنيف الموجودات المالية للمزيد من المعلومات.

تصنيف العقارات

تقرر الإدارة عند حيازة العقارات ما إذا كان يتوجب تصنيفها كعقارات للمتاجرة أو استثمارية أو قيد التطوير أو ممتلكات ومعدات.

تقوم المجموعة بتصنيف العقارات كـ "عقارات للمتاجرة" إذا تم حيازتها بشكل رئيسي لبيعها في النشاط الاعتيادي للأعمال.

تقوم المجموعة بتصنيف العقارات كـ "عقارات استثمارية" إذا تم حيازتها لتحقيق إيرادات إيجارات أو لرفع قيمة رأس المال أو لاستخدام مستقبلي غير محدد.

تقوم المجموعة بتصنيف العقارات كـ "عقارات قيد التطوير" إذا تم اقتناؤها بنية تطويرها.

تقوم المجموعة بتصنيف العقارات كـ "ممتلكات ومعدات" إذا تم اقتناؤها لاستخدامها الخاص.

تحديد فترة إيجار العقود ذات خيارات التجديد والإنهاء – المجموعة كمستأجر

تقوم المجموعة بتحديد فترة الإيجار على أنها الفترة غير القابلة للإلغاء في الإيجار مع أي فترات يغطيها خيار تمديد الإيجار في حال ما إذا كانت على يقين بشكل معقول من ممارسة هذا الخيار، أو أي فترات يغطيها خيار إنهاء الإيجار إذا كانت على يقين بشكل معقول من عدم ممارسته.

تمتلك المجموعة الخيار في بعض إيجاراتها لتأجير الموجودات لفترات إضافية. وتقوم المجموعة بتطبيق التقدير في تقييم ما إذا كان من المؤكد بشكل معقول ممارسة خيار التجديد أم لا. أي إنها تقوم بالنظر في جميع العوامل ذات الصلة والتي تنم عن حافز اقتصادي لممارسة التجديد. وبعد تاريخ البدء، تقوم المجموعة بإعادة تقييم فترة الإيجار إن كان هناك حدثاً هاماً أو تغييراً في الظروف التي تكون تحت سيطرتها والتي تؤثر على قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (مثل التغيير في استراتيجيتها العمل).

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**2.6 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)****عدم التأكد من التقديرات والافتراضات**

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ التقرير والتي لها مخاطر كبيرة تؤدي إلى تعديل جوهري على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة مبيّنة أدناه:

خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية

تقوم المجموعة بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة لكافة الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر باستثناء أدوات حقوق الملكية:

ينبغي وضع أحكام جوهريّة عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة مثل:

- تحديد المعايير الخاصة بالزيادة الجوهريّة في المخاطر الائتمانية؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة؛
- تحديد عدد السيناريوهات المستقبلية وأوزانها النسبية لكل نوع من المنتج / السوق والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة؛ و
- تحديد مجموعة الموجودات المماثلة لغرض قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

إن سياسة المجموعة هي مراجعة النماذج الخاصة بها بصورة منتظمة في ضوء الخبرة الفعلية بالخسائر وتعديلها عند الضرورة.

تقييم الأدوات المالية ذات المدخلات الجوهريّة غير الملحوظة

تتضمن أساليب تقييم الأدوات المالية ذات المدخلات الجوهريّة غير الملحوظة تقديرات مثل التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات الشروط والمخاطر المماثلة، وأخر معاملات تمت بالسوق على أسس تجارية متكافئة، القيمة العادلة الحالية لأدوات أخرى مماثلة، ونماذج تقييم ..الخ.

إن أية تغييرات في هذه التقديرات والافتراضات، بالإضافة إلى استخدام تقديرات وافتراضات مختلفة ولكن معقولة، قد تؤثر على القيم الدفترية للموجودات المالية غير المسعرة.

3. تكاليف التمويل والتوزيعات للمودعين

أقر مجلس إدارة البنك نسب أرباح المودعين بناءً على نتائج أعمال السنة.

4. إيرادات أتعاب وعمولات

تتمثل في إيرادات مكتسبة من تقييم عقارات، أتعاب إدارة عقارات، اعتمادات مستندية، خطابات ضمان، بطاقات ائتمانية أو مدينة، رسوم نقاط البيع إلخ.

5. إيرادات استثمارات

ألف دينار كويتي

2019	2020
1,089	856
1,149	360
(152)	33
20	5
1,978	884
-	59
<u>4,084</u>	<u>2,197</u>

إيرادات توزيعات أرباح
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
ربح/ (خسارة) محققة من بيع أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
حصة من نتائج شركة زميلة
إيرادات إيجار من عقارات استثمارية
ربح من بيع عقار استثماري (إيضاح 14)

6. إيرادات أخرى

تتضمن الإيرادات الأخرى للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مبلغ 1,607 ألف دينار كويتي ربح ناتج عن استلام مطالبة تأمين بالإضافة إلى 1,896 ألف دينار كويتي كمنحة مستلمة من حكومة الكويت (إيضاح 28) تماشياً مع برنامج الهيئة العامة للقوى العاملة.

7. المخصصات وخسائر انخفاض القيمة

ألف دينار كويتي

2019	2020
9,450	27,804
(182)	(61)
273	238
42	19
(1,277)	(718)
(99)	(339)
-	120
2,158	(303)
<u>10,365</u>	<u>26,760</u>

خسائر انخفاض لمدينو التمويل (إيضاح 11)
رد خسائر انخفاض في القيمة لتمويلات مرابحات لدى البنوك
خسائر ائتمان متوقعة لاستثمارات في صكوك - بالصافي
خسائر ائتمان متوقعة لموجودات مالية أخرى
رد خسائر الانخفاض في القيمة لمدينو التمويل
رد انخفاض في قيمة التسهيلات الائتمانية غير النقدية
خسائر انخفاض في قيمة عقارات استثمارية (إيضاح 14)
مخصص لم يعد له ضرورة/ خسائر انخفاض في قيمة أخرى

8. (خسارة)/ ربحية السهم الأساسية والمخفضة

تحتسب (خسارة)/ ربحية السهم الأساسية والمخفضة بقسمة (خسارة)/ ربح السنة العائد لمساهمي البنك المعدل بالأرباح المدفوعة للصكوك الدائمة الشريحة 1 على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة، ناقصاً أسهم الخزينة. تحتسب (خسارة)/ ربحية السهم كما يلي:

ألف دينار كويتي

2019	2020
17,146	1
(2,573)	(5,188)
14,573	(5,187)

ربح السنة العائد لمساهمي البنك

ناقصاً: أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 22)

2019	2020
1,132,760,724	1,132,760,724
(113,175,067)	(113,175,067)
1,019,585,657	1,019,585,657

المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة

ناقصاً: المتوسط المرجح لعدد أسهم الخزينة

المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة

2019	2020
14.29 فلس	(5.09) فلس

(خسارة)/ ربحية السهم الأساسية والمخفضة

تم تعديل (خسارة)/ ربحية السهم الأساسية والمخفضة للسنة الحالية والمقارنة لكي تعكس تأثير توزيعات أسهم المنحة لسنة 2019. (إيضاح 20-ج)

9. النقد والنقد المعادل

ألف دينار كويتي

2019	2020
12,646	14,460
48,958	18,029
34,728	78,573
96,332	111,062
(13)	(3)
96,319	111,059
233,674	317,992
329,993	429,051

النقد

أرصدة لدى بنوك

أرصدة لدى بنك الكويت المركزي

ناقصاً: خسائر ائتمان متوقعة

النقد والأرصدة لدى البنوك

تمويل مرابحات لدى بنوك (تستحق تعاقدياً خلال 90 يوماً أو أقل) (إيضاح 10)

النقد والنقد المعادل

10. المستحق من بنوك

ألف دينار كويتي

2019	2020
150,178	96,301
233,674	317,992
55,523	6,022
439,375	420,315
(5)	(6)
439,370	420,309

معاملات تورق مع بنك الكويت المركزي وديون حكومية

تمويل مرابحات لدى بنوك (تستحق تعاقدياً خلال 90 يوماً أو أقل)

تمويل مرابحات لدى بنوك (تستحق تعاقدياً بعد أكثر من 90 يوماً)

ناقصاً: خسائر ائتمان متوقعة

11. مدينو تمويل

يوضح الجدول التالي تحليل مدينو التمويل بناءً على فئة الموجودات المالية:

ألف دينار كويتي

2019	2020
1,645,644	1,738,061
272,916	293,811
1,918,560	2,031,872
(52,942)	(52,868)
1,865,618	1,979,004

شركات
أفراد

ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة

فيما يلي الحركة على مخصص الانخفاض في القيمة:

ألف دينار كويتي

2019			2020			
المجموع	مخصص عام	مخصص محدد	المجموع	مخصص عام	مخصص محدد	
51,033	44,046	6,987	52,942	46,714	6,228	الرصيد في بداية السنة
9,450	2,408	7,042	27,804	(953)	28,757	مخصص محمل/ (استبعاد) (إيضاح 7)
(7,541)	260	(7,801)	(27,878)	-	(27,878)	مبالغ مشطوبة/استرداد
52,942	46,714	6,228	52,868	45,761	7,107	الرصيد في نهاية السنة

ترى الإدارة أن مخصص الانخفاض في قيمة مدينو التمويل يتفق من جميع النواحي المادية مع متطلبات بنك الكويت المركزي الخاصة بالمخصصات المحددة. إن الفائض في المخصص العام الناتج عن التغير في معدل المخصص العام كما في مارس 2007 يبلغ 5,044 ألف دينار كويتي وهو محتفظ به كمخصص عام حتى صدور تعليمات أخرى من بنك الكويت المركزي.

كما في 31 ديسمبر 2020، بلغ مخصص التسهيلات الائتمانية غير النقدية 4,573 ألف دينار كويتي (2019: 4,912 ألف دينار كويتي) وتم إدراجه ضمن المطلوبات الأخرى (إيضاح 19).

كما في 31 ديسمبر 2020، بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية 55,167 ألف دينار كويتي (2019: 57,256 ألف دينار كويتي)، وهو أقل من متطلبات بنك الكويت المركزي الخاصة بمخصصات الانخفاض بالقيمة.

12. استثمار في أوراق مالية

ألف دينار كويتي

2019	2020
13,148	13,514
5,000	2,585
29,928	23,836
131,810	144,427
166,738	170,848
179,886	184,362

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:
أوراق مالية مسعرة

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:
أوراق مالية مسعرة
أوراق مالية غير مسعرة
صكوك

إن الاستثمارات في صكوك تخضع للخسائر الائتمانية المتوقعة. فيما يلي تحليل التغيرات في القيمة الدفترية وما يقابلها من الخسائر الائتمانية فيما يتعلق بالاستثمارات في صكوك:

ألف دينار كويتي

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	2020
131,810	-	-	131,810	إجمالي القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2020
9,961	-	-	9,961	إضافات / إستبعادات خلال السنة - بالصافي
-	-	6,806	(6,806)	المحول بين المراحل
2,656	-	114	2,542	القيمة العادلة والحركة على تحويل العملات الأجنبية
144,427	-	6,920	137,507	كما في 31 ديسمبر 2020
65,844	-	-	65,844	2019
64,369	-	-	64,369	إجمالي القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2019
1,597	-	-	1,597	إضافات / إستبعادات خلال السنة - بالصافي
131,810	-	-	131,810	القيمة العادلة والحركة على تحويل العملات الأجنبية
				كما في 31 ديسمبر 2019

ألف دينار كويتي

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	2020
339	-	-	339	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 1 يناير 2020
265	-	253	12	إعادة القياس خلال السنة
(27)	-	-	(27)	الأثر من الاستبعاد
577	-	253	324	كما في 31 ديسمبر 2020
66	-	-	66	2019
289	-	-	289	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 1 يناير 2019
(16)	-	-	(16)	إعادة القياس خلال السنة
339	-	-	339	الأثر من الاستبعاد
				كما في 31 ديسمبر 2019

13. استثمار في شركة زميلة

ألف دينار كويتي

2019	2020	حصة الملكية %	النشاط الرئيسي	بلد التأسيس
1,538	1,543	25.5	25.5	عقارات الكويت

شركة زميلة لشركة الدولي للتكافل

شركة بارتنرز العقارية ذ.م.م.

لم يكن هنالك سعر معلن للشركة الزميلة للمجموعة. كما أنه لا يوجد قيود هامة على قدرة الشركة الزميلة على تحويل الأموال للمجموعة على شكل توزيعات نقدية أو سداد تسهيلات ائتمانية.

14. عقارات استثمارية

ألف دينار كويتي		
2019	2020	
58,523	58,236	الرصيد في بداية السنة
-	68	إضافات
-	(4,089)	استبعاد
-	(120)	انخفاض في القيمة (إيضاح 7)
(287)	(271)	استهلاك
<u>58,236</u>	<u>53,824</u>	الرصيد في نهاية السنة

خلال السنة، تم بيع عقارات استثمارية بمبلغ 4,089 ألف دينار كويتي مقابل تمويل من البنك مما نتج عنه صافي أرباح بمبلغ 59 ألف دينار كويتي (إيضاح 5).

كما في 31 ديسمبر 2020، بلغت القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية 59,236 ألف دينار كويتي (2019: 63,390 ألف دينار كويتي) وتم تحديدها بواسطة مقيمي عقارات مستقلين لديهم مؤهلات ملائمة وخبرات حديثة في تقييم العقارات في تلك المواقع. وقد تم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى مجموعة من أساليب التقييم والتي تشمل طريقة المقارنة السوقية وطريقة رسملة الدخل. خلال عملية تقييم القيمة العادلة لتلك العقارات، تبين أن الاستخدام الحالي للعقارات هو أفضل وأمثل استخدام لها، حيث إن المدخلات الأكثر جوهرية هي سعر المتر المربع، وإيرادات الإيجار السنوية، وأحدث عملية بيع لعقارات مماثلة. كما أنه لم يطرأ أي تغيير في أساليب التقييم المتبعة خلال السنة. تم تصنيف كافة العقارات الاستثمارية للمجموعة ضمن المستوى 3 من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

15. ممتلكات ومعدات

تم إعادة تقييم الأراضي والمباني بمبلغ 19,336 ألف دينار كويتي (2019: 19,927 ألف دينار كويتي) باستخدام متوسط القيم العادلة التي تم تحديدها من قبل اثنين مقيمين خارجيين لديهما مؤهلات ملائمة وخبرات حديثة في تقييم العقارات في تلك المواقع. وقد تم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى مجموعة من أساليب التقييم والتي تشمل طريقة المقارنة السوقية وطريقة رسملة الدخل. خلال عملية تقييم القيمة العادلة لتلك العقارات، تبين أن الاستخدام الحالي للعقارات هو أفضل وأمثل استخدام لها. كما أنه لم يطرأ أي تغيير في أساليب التقييم المتبعة خلال السنة. وتم تصنيف الأراضي والمباني ضمن المستوى 3 من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

تم إدراج المعدات الأخرى بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم بمبلغ 12,876 ألف دينار كويتي (2019: 11,116 ألف دينار كويتي). إذا تم تسجيل المباني بالتكلفة ناقص الاستهلاك، فإن صافي القيمة الدفترية التي كان سيتم تضمينها في البيانات المالية المجمعة هي 6,398 ألف دينار كويتي (2019: 6,603 ألف دينار كويتي).

16. المستحق للبنوك ومؤسسات مالية

ألف دينار كويتي		
2019	2020	
172,962	202,892	مراوبات مستحقة إلى البنوك
604,840	446,222	مراوبات مستحقة إلى مؤسسات مالية
17,324	22,272	حسابات جارية وتحت الطلب
<u>795,126</u>	<u>671,386</u>	

17. حسابات المودعين

تتمثل حسابات المودعين في حسابات جارية وادخار وتحت الطلب وحسابات أخرى ومضاربة ووكالة.

18. صكوك مصدرية

في 30 نوفمبر 2020، قام البنك بإصدار صكوك الشريحة 2 من خلال برنامج إصدار الصكوك (2 مليار دولار أمريكي) بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي بفترة استحقاق حتى 10 سنوات (قابلة للاستدعاء في كل تاريخ توزيع دوري بعد 5 سنوات). إن صكوك الشريحة 2 مدرجة في سوق الأوراق المالية الدولي لسوق لندن للأوراق المالية. تحمل الصكوك معدل ربح 2.375% سنوياً، يدفع في نهاية كل نصف سنة حتى تاريخ الاستدعاء الأول وتخضع لشروط الإصدار. وبعد ذلك، يُعاد تحديد معدل الربح المتوقع بناءً على المعدل السائد من سندات الخزنة الأمريكية لخمس سنوات "5 Years US Treasury" زائد هامش ربح بنسبة 1.99% سنوياً.

إن صكوك الوكالة غير مكفولة بضمان ويمكن استدعائها كلياً وفقاً لاختيار البنك في 30 نوفمبر 2025 وكل تاريخ توزيع دوري بعد ذلك، وتخضع لشروط محددة وموافقات الرقابية.

19. مطلوبات أخرى

ألف دينار كويتي

2019	2020
9,618	6,528
4,912	4,573
11,181	9,288
3,685	5,530
1,337	1,526
7,208	8,670
1,340	4
2,452	1,514
5,773	5,051
47,506	42,684

أرباح مستحقة للمودعين
مخصص تسهيلات غير نقدية (إيضاح 11)
مكافآت موظفين مستحقة
أوامر دفع وشراء
توزيعات دائنة
مصاريف مستحقة
ضرائب ومستحقات أخرى
مطلوبات تأجير
أخرى

20. حقوق المساهمين

(أ) رأس المال

ألف دينار كويتي

2019	2020
107,881	113,275

يتكون رأس مال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من
1,132,760,724 سهم عادي قيمة كل منها 100 فلس (2019):
1,078,819,738 سهم عادي قيمة كل سهم 100 فلس) وجميع الأسهم نقدية.

وافقت الجمعية العامة لمساهمي البنك المنعقدة في 26 مارس 2020 على توزيع أسهم منحة بنسبة 5% من إجمالي عدد الأسهم القائمة بمبلغ
5,394 ألف دينار كويتي وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (إيضاح 20-ج).

(ب) أسهم خزينة

2019	2020
107,784	113,175
9.99%	9.99%
45,234	45,234
29,533	23,540
282 فلس	197 فلس

عدد أسهم الخزينة (ألف سهم)
نسبة أسهم الخزينة
تكلفة أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)
القيمة السوقية لأسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)
سعر المتوسط المرجح للقيمة السوقية (فلس/سهم)

تم منح مجلس الإدارة الصلاحية من قبل المساهمين لشراء أسهم الخزينة بحد أقصى يبلغ 10% من رأس مال البنك. لا يجوز التوزيع من
الاحتياطيات المعادلة لتكلفة أسهم الخزينة المحتفظ بها.

تم تخصيص مبلغ بقيمة 45,234 ألف دينار كويتي (2019: 45,234 ألف دينار كويتي) من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري بما
يعادل تكلفة أسهم الخزينة المحتفظ بها من قبل المجموعة وهو غير قابل للتوزيع طوال مدة الاحتفاظ بأسهم الخزينة.

(ج) توزيعات أرباح

خلال اجتماع مجلس الإدارة المنعقد في 14 يناير 2021، أوصى أعضاء مجلس إدارة البنك بعدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة عن السنة المالية
المنتهية في 31 ديسمبر 2020. يخضع هذا الاقتراح لموافقة الجمعية العامة السنوية للمساهمين.

خلال اجتماع مجلس الإدارة المنعقد في 9 يناير 2020، أوصى أعضاء مجلس إدارة البنك بتوزيعات أرباح نقدية بقيمة 7 فلس لكل سهم بمبلغ
6,797 ألف دينار كويتي على الأسهم القائمة (باستثناء أسهم الخزينة) وأسهم منحة بنسبة 5% من الأسهم القائمة كما في 31 ديسمبر 2020.

تمت الموافقة على التوزيعات النقدية وأسهم المنحة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 من قبل المساهمين في الجمعية العامة السنوية المنعقدة
في 26 مارس 2020. وقد أدت أسهم المنحة الى زيادة عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل بعدد 53,940,986 سهم. وزيادة في رأس
المال بمبلغ 5,394 ألف دينار كويتي.

21. احتياطات أخرى

ألف دينار كويتي	المجموع	تعديلات ترجمة عملات أجنبية	فائض إعادة تقييم	احتياطي القيمة العادلة	أرباح محتفظ بها	احتياطي أسهم خزينة	احتياطي اختياري	احتياطي قانوني	
الرصيد كما في 1 يناير 2020	168,663	(120)	14,581	19,782	58,185	4,846	32,653	38,736	
ربح السنة	1	-	-	-	1	-	-	-	
(الخسارة الشاملة الأخرى)/ الدخل الشامل الآخر خلال السنة	(3,900)	60	-	(3,960)	-	-	-	-	
مجموع الدخل الشامل/ (الخسارة الشاملة) خلال السنة	(3,899)	60	-	(3,960)	1	-	-	-	
المحول نتيجة استبعاد استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	1,078	(1,078)	-	-	-	
خسارة تعديل تأجيل أقساط التمويل (إيضاح 28)	(7,203)	-	-	-	(7,203)	-	-	-	
الاستهلاك المحول للمباني	-	-	(544)	-	544	-	-	-	
توزيعات (إيضاح 20)	(6,797)	-	-	-	(6,797)	-	-	-	
إصدار أسهم منحة (إيضاح 20)	(5,394)	-	-	-	(5,394)	-	-	-	
المحول إلى الاحتياطات	-	-	-	-	(2)	-	1	1	
أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 22)	(5,188)	-	-	-	(5,188)	-	-	-	
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020	140,182	(60)	14,037	16,900	33,068	4,846	32,654	38,737	
الرصيد كما في 1 يناير 2019	165,212	-	14,937	15,763	61,967	4,846	30,808	36,891	
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 كما في 1 يناير 2019	(33)	-	-	-	(33)	-	-	-	
الرصيد كما في 1 يناير 2019 (المعدل)	165,179	-	14,937	15,763	61,934	4,846	30,808	36,891	
ربح السنة	17,146	-	-	-	17,146	-	-	-	
الدخل الشامل الآخر/ (الخسارة الشاملة الأخرى) خلال السنة	4,087	(120)	188	4,019	-	-	-	-	
مجموع الدخل الشامل/ (الخسارة الشاملة) خلال السنة	21,233	(120)	188	4,019	17,146	-	-	-	
الاستهلاك المحول للمباني	-	-	(544)	-	544	-	-	-	
توزيعات	(10,271)	-	-	-	(10,271)	-	-	-	
إصدار أسهم منحة	(4,149)	-	-	-	(4,149)	-	-	-	
المحول إلى الاحتياطات	-	-	-	-	(3,690)	-	1,845	1,845	
تكاليف إصدار صكوك الشريحة الدائمة 1	(756)	-	-	-	(756)	-	-	-	
أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 20)	(2,573)	-	-	-	(2,573)	-	-	-	
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019	168,663	(120)	14,581	19,782	58,185	4,846	32,653	38,736	

21. احتياطات أخرى (تتمة)
(أ) احتياطي قانوني

وفقاً لقانون الشركات وتعديلاته اللاحقة والنظام الأساسي للبنك، فإنه يتعين على البنك تحويل نسبة 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي القانوني. إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع نسبة 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحفوظ بها بتأمين هذا الحد. قام البنك بتحويل مبلغ 1 ألف دينار كويتي إلى الاحتياطي القانوني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (2019: 1,845 ألف دينار كويتي).

(ب) احتياطي اختياري

وفقاً للنظام الأساسي للبنك، فإنه يتعين على البنك تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري. وقد يتم إيقاف مثل هذه التحويلات السنوية بقرار من الجمعية العامة السنوي لمساهمي البنك بناءً على توصية من مجلس الإدارة. قام البنك بتحويل مبلغ 1 ألف دينار كويتي إلى الاحتياطي الاختياري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (2019: 1,845 ألف دينار كويتي).

(ج) علاوة إصدار أسهم

إن حساب علاوة إصدار الأسهم غير قابل للتوزيع.

(د) فائض إعادة تقييم

يمثل فائض إعادة التقييم فائض القيمة السوقية عن القيمة الدفترية للأراضي والمباني (بالصافي بعد الاستهلاك الإضافي). يحول رصيد هذا الاحتياطي مباشرة إلى الأرباح المحفوظ بها عند استبعاد الموجودات الخاصة بها.

22. الصكوك الدائمة الشريحة 1

في 10 يونيو 2019، قام البنك بإصدار "صكوك الشريحة 1" من رأس المال متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي. إن صكوك الشريحة 1 من رأس المال هي أوراق مالية مستدامة ليس لها تاريخ استرداد محدد، وتشكل التزامات ثانوية مباشرة وغير مضمونة (ذات أولوية على رأس المال فقط) للبنك وفقاً لأحكام وشروط عقد المضاربة. تم إدراج صكوك الشريحة 1 من رأس المال في بورصة إيرلندا (يورو نكست دويلين). هذه الصكوك يمكن استدعاؤها من قبل البنك بعد فترة خمس سنوات تنتهي في 10 يونيو 2024 ("تاريخ الاستدعاء الأول") أو أي تاريخ لدفع توزيعات الأرباح لاحقاً لذلك التاريخ وفقاً للشروط المحددة للسداد وموافقات الجهات الرقابية المسبقة.

يتم استثمار صافي المحصل من صكوك الشريحة 1 من رأس المال عن طريق عقد المضاربة مع البنك ("مضارب") على أساس غير مقيد ومشترك في الأنشطة العامة للبنك التي تنفذ عن طريق وعاء المضاربة العام. تحمل صكوك الشريحة 1 من رأس المال معدل ربح بنسبة 5.625% سنوياً يدفع في نهاية كل نصف سنة حتى تاريخ الاستدعاء الأول. وبعد ذلك، يُعاد تحديد معدل الربح المتوقع بناءً على المعدل السائد من سندات الخزانة الأمريكية لخمس سنوات "5 Years US Treasury" زائد هامش ربح بنسبة 3.6% سنوياً.

يجوز للمصدر طبقاً لرغبته الخاصة، اختيار عدم القيام بتوزيعات أرباح المضاربة المتوقعة، وفي تلك الحالة، لا تتراكم أرباح المضاربة ولن تشكل حادث تعثر. خلال السنة الحالية، قام البنك بدفع أرباح الصكوك الدائمة الشريحة 1 وذلك بمبلغ 5,188 ألف دينار كويتي (2019: 2,573 ألف دينار كويتي).

23. الالتزامات والمطلوبات المحتملة

تدخل المجموعة في عدة مطلوبات محتملة والتزامات قابلة للإلغاء من أجل الوفاء بالاحتياجات المالية للعملاء. وعلى الرغم من أن تلك المطلوبات قد لا تكون متضمنة في بيان المركز المالي المجمع، إلا أنها تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ولذلك فإنها تشكل جزءاً من إجمالي المخاطر التي تتعرض لها المجموعة.

إن إجمالي الالتزامات والمطلوبات المحتملة هي:

ألف دينار كويتي

2019	2020
20,000	6,281
7,367	4,865
263,413	263,968
290,780	275,114

قبولات
اعتمادات مستندية
خطابات الضمان

لدى المجموعة التزامات بمنح تسهيلات قابلة للإلغاء بمبلغ 252,048 ألف دينار كويتي (2019: 236,402 ألف دينار كويتي).

24. المعاملات مع أطراف ذات صلة

تتم هذه المعاملات مع بعض الأطراف ذات صلة (المساهمين الرئيسيين والشركة الزميلة وأعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين بالبنك وأفراد أسرهم المقربين والشركات التي يمتلكون فيها حصص جوهرية أو التي تمكنهم من مزاوله تأثير جوهرية عليها) الذين تعاملوا مع البنك كعملاء ضمن النشاط الاعتيادي للأعمال. إن مثل تلك المعاملات قد تمت على أساس نفس الشروط الأساسية، والتي تتضمن معدلات الربح كذلك المطبقة في الوقت نفسه على معاملات مماثلة مع أطراف غير ذات صلة ولم تتضمن أكثر من القدر الطبيعي من المخاطر. يتم استبعاد كافة المعاملات مع الشركة التابعة وبالتالي لا يتم الإفصاح عنها.

فيما يلي المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات الصلة والمتضمنة في البيانات المالية المجمعة:

ألف دينار كويتي							
2019	2020	أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا	المساهمين الرئيسيين وأطراف أخرى ذات علاقة	الأرصدة			
172,440	165,329	46,265	119,064	مدينو تمويل			
71	30	30	-	بطاقات ائتمانية			
17,464	18,265	6,968	11,297	ودائع			
49,793	47,068	5,647	41,421	الالتزامات والمطلوبات المحتملة			
179,286	167,905	63,833	104,072	ضمانات مقابل تسهيلات ائتمانية			
				المعاملات			
8,610	7,337	2,415	4,922	إيرادات تمويل			
280	320	24	296	توزيعات للمودعين			
467	311	311	-	أخرى			
2019	2020	2020	2020				
		عدد أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا	عدد أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا				
		ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي				
50,172	5	46,008	4	أعضاء مجلس الإدارة			
2,150	9	5,845	8	مدينو تمويل			
7,646	4	5,563	4	ودائع			
74,473	5	63,833	4	الالتزامات والمطلوبات المحتملة			
				ضمانات مقابل تسهيلات ائتمانية			
				الإدارة العليا			
161	9	257	8	مدينو تمويل			
71	16	30	16	بطاقات ائتمانية			
1,114	21	1,123	21	ودائع			
72	17	84	18	الالتزامات والمطلوبات المحتملة			
				إن مكافآت موظفي الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة للسنة كانت كما يلي:			
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي						
2019	2020						
3,130	2,472			مزايا موظفي الإدارة العليا:			
171	178			مزايا قصيرة الأجل			
3,301	2,650			مزايا ما بعد التوظيف			

اقترح مجلس إدارة البنك مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ لاشيء دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (2019: 500 ألف دينار كويتي) وذلك ضمن الحد المسموح به وفقاً للوائح المحلية وتخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي. تتضمن مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مكافآت مقابل مشاركتهم في اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وفقاً لقرارات مجلس الإدارة.

25. المعلومات القطاعية

يتم تحديد قطاعات المجموعة التشغيلية استناداً إلى التقارير التي يتم مراجعتها من قبل الرئيس التنفيذي وذلك لاستخدامها في القرارات الاستراتيجية. إن هذه القطاعات هي وحدات أعمال استراتيجية تقوم بتوفير منتجات وخدمات مختلفة. يتم إدارة هذه القطاعات بشكل منفصل حيث إن لكل منها طبيعة مختلفة من حيث المنتجات والخدمات وفئات العملاء وكذلك الاستراتيجيات التسويقية.

إن قطاعات الأعمال تستوفي شروط رفع تقارير القطاعات وهي كالتالي:

قطاع الخدمات المصرفية التجارية والدولية : ويشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للشركات، كما يقدم المراجحات التمويلية للسلع والعقارات وخدمات الإجارة وتسهيلات الوكالات.

قطاع الخدمات المصرفية للأفراد : ويشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للأفراد، كما يقدم المراجحات التمويلية للسلع وخدمات الإجارة وتسهيلات الوكالات والمساومات.

قطاع الخزينة وإدارة الأموال والخدمات المصرفية للمؤسسات : ويشتمل على إدارة السيولة والبنوك المراسلة والمقاصة والمراجحات الاستثمارية واستبدال الودائع مع البنوك والمؤسسات المالية.

إدارة الاستثمار : وتشتمل على استثمار في شركات زميلة واستثمارات أخرى، متضمنة العقارات الاستثمارية.

أخرى : وتشتمل على كل ما لم يذكر ضمن القطاعات الموضحة أعلاه بالإضافة إلى البنود المتعلقة بالشركة التابعة.

تقوم الإدارة بمراقبة قطاعات الأعمال بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات حول توزيع المصادر وتقييم الأداء.

تقوم المجموعة بقياس أداء قطاعات التشغيل من خلال قياس إيرادات التشغيل بالقطاع والنتائج في نظام الإدارة وإعداد التقارير.

تتكون موجودات القطاع بشكل رئيسي من جميع الموجودات وتتكون مطلوبات القطاع من جميع المطلوبات الخاصة بالقطاع.

ألف دينار كويتي

المجموع	أخرى	إدارة الاستثمار	إدارة الخزينة والصناديق والخدمات المصرفية للمؤسسات		الخدمات المصرفية للأفراد	الخدمات المصرفية التجارية والدولية	
			إدارة	الخدمات المصرفية للمؤسسات			
63,846	5,770	5,853	(20,799)	7,842	65,180	إيرادات تشغيل القطاع	2020
(4,237)	(4,237)	-	-	-	-	نتائج القطاع	
(26,760)	615	(355)	5	(2,533)	(24,492)	- الاستهلاك	
123	(6,666)	(916)	4,124	7,456	(3,875)	- المخصصات وخسائر انخفاض القيمة (خسارة)/ ربح القطاع	
2,801,595	46,208	211,938	553,820	291,548	1,698,081	موجودات القطاع	
2,449,276	33,735	-	1,413,939	717,612	283,990	مطلوبات القطاع	
68,512	3,006	5,695	(16,218)	1,722	74,307	إيرادات تشغيل القطاع	2019
(3,691)	(3,691)	-	-	-	-	نتائج القطاع	
(10,365)	65	(256)	(25)	(3,892)	(6,257)	- الاستهلاك	
17,321	(8,596)	(1,002)	(4,295)	(2,619)	33,833	- المخصصات وخسائر انخفاض القيمة ربح/(خسارة) القطاع	
2,687,621	41,452	213,353	551,382	269,440	1,611,994	موجودات القطاع	
2,312,206	38,846	-	1,266,307	667,943	339,110	مطلوبات القطاع	

تعمل المجموعة في دولة الكويت فقط.

26. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

(أ) استراتيجية استخدام الأدوات المالية

تتعلق أنشطة البنك بصورة رئيسية، باعتباره بنك إسلامي، بتأمين الأموال من خلال أدوات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية وفي ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي، ثم يتم توجيه تلك الأموال لأنشطة التمويل والاستثمار التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية لتحقيق أرباح. يتم توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين وفقاً لسياسات ونسب محددة من قبل أعضاء مجلس الإدارة ومجلس الفتوى والرقابة الشرعية. وتتنوع الأموال من حيث تواريخ استحقاقها بين قصيرة الأجل وطويلة الأجل وهي تتمثل بشكل رئيسي في الدينار الكويتي بخلاف العملات الأجنبية الرئيسية (وتشمل عملات دول مجلس التعاون الخليجي). عندما يتم استثمار الأموال، يركز البنك على سلامة تلك الأموال وكذلك الاحتفاظ بمعدلات سيولة كافية لمواجهة أية مطالبات قد يحل موعد استحقاقها. إن سلامة أموال المساهمين والمودعين تدعم أيضاً من خلال تنوع أنشطة التمويل في كل من القطاعات الجغرافية والاقتصادية وكذلك نوعية العملاء المقترضين.

(ب) الإطار العام لإدارة المخاطر

إن الهدف الرئيسي من إدارة المخاطر المتعلقة بنشاط المجموعة هو تحقيق التوازن الأمثل بين هدفين هما : تحقيق أعلى ربح، والحفاظ على رأس المال.

إن إطار إدارة المخاطر الذي تستخدمه المجموعة مصمم على أساس تلك الأهداف، ويهدف إلى تغطية الاعتبارات الخاصة لكل المعنيين بالبنك، على سبيل المثال : المساهمين وبنك الكويت المركزي ووكالات التصنيف والعملاء والمودعين والجهات العامة.

إن التزام المجموعة بإنشاء وتطوير نظام إدارة مخاطر فعال، يتمثل في مسؤولية الإشراف والمراقبة المنوطة بها لجنة مجلس الإدارة لإدارة المخاطر، المنبثقة عن مجلس الإدارة.

قامت المجموعة بوضع منهج رشيد للتعامل مع الخطر والذي يعتمد على المبادئ الأساسية التالية التي تدعم الإطار العام لإدارة المخاطر لدى البنك:

- تدعيم الثقافة العامة والتي تقود إلى الاحتفاظ بإدارة فعالة للمخاطر؛
- توظيف أفراد ذوي كفاءات ومؤهلات مهنية ملائمة للعمل بإدارة المخاطر؛
- نظم ولوائح لتقدير وقبول الخطر في حدود معدلات ملائمة للعمليات مع الأفراد والمنتجات المختلفة وإدارة التمويل والاستثمار؛
- نظام تقرير للإدارة يوفر معلومات دقيقة عن المخاطر لأفراد الإدارة، والذي يتم تحديثه بصفة مستمرة وكذلك يتم تحديث ذلك النظام بأحدث الأدوات التحليلية والأنظمة الأخرى لتحديد وتقييم المخاطر بصورة مناسبة ومراقبة المركز وتحديد الأثر المحتمل لأفعال الإدارة؛ و
- وجود وظيفة تدقيق داخلي للتحقق من مدى الالتزام المستمر بنظم إدارة المخاطر وكذلك التحقق من سلامة تلك النظم واللوائح.

إن إدارة المخاطر لدى البنك، برئاسة كبير مسؤولي ادارة المخاطر هي المسؤولة بشكل أساسي عن إدارة المخاطر لدى البنك تحت اشراف لجنة مجلس الإدارة لإدارة المخاطر تم تصميم إدارة المخاطر بطريقة تُسهل التركيز والاهتمام بكل نوع من أنواع المخاطر على حدة، والتي تنتج عن هيكل الأدوات المالية على سبيل المثال مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق (تتكون من مخاطر أسعار العملات ومعدلات الربح وحقوق الملكية) ومخاطر أخرى مثل مخاطر التشغيل.

تتضمن مناهج إدارة المخاطر لدى المجموعة:

- مناهج فعالة مثل المراجعة المستمرة التي تدعم سياسات ونظم إجراءات المجموعة وتطوير وتنمية أدوات قياس المخاطر - على سبيل المثال نماذج تصنيف المخاطر ونماذج السعر ونماذج القيمة المعرضة للمخاطر - ومراجعة مدخلات المخاطر المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي للمجموعة وكذلك تصميم ومراجعة المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك.
- مناهج مستمرة، مثل إدارة مدخلات المخاطر المتعلقة بتطبيقات تمويلية واستثمارية مقترحة، ومراجعة الالتزام السابق للموافقة على تسهيلات تمويلية واستثمارية، والمراجعة الدورية لمخاطر التمويل والاستثمار عن طريق تقارير ومؤشرات توضح المخاطر للإدارة العليا، وكذلك مراقبة مستمرة للمخاطر المرتبطة بكلا من السوق والتشغيل وأنظمة تقنية المعلومات.
- مناهج الحقائق الفعلية على سبيل المثال مراجعة العروض والاتجاهات والتغيرات المرتبطة بالمخصصات وشطب الديون واستبعاد الاستثمارات.

تتعرض المجموعة إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

(1) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. وتتضمن هذه المخاطر الانخفاض في الملاءة المالية للعملاء. إن هذا الانخفاض لا يعني بالضرورة عدم القدرة على الوفاء بالالتزام إلا أنه يزيد من احتمال عدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزام. تشمل الأدوات المالية المرتبط بها مخاطر الائتمان التسهيلات التمويلية ومطلوبات محتملة والالتزامات بزيادة حد الائتمان والاستثمارات في الصكوك.

26. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

1) مخاطر الائتمان (تتمة)

هيكل إدارة مخاطر الائتمان

لإدارة مخاطر الائتمان، قامت المجموعة بتأسيس لجنة الاستراتيجية والتمويل والاستثمار منبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك اللجان الإدارية التالية للمساعدة في إدارة هذه المخاطر:

- لجنة التمويل والاستثمار
- لجنة المخصصات وخسائر الانخفاض في القيمة

إن لجنة مجلس الإدارة للاستراتيجية والتمويل والاستثمار مسؤولة عن مراجعة واعتماد توصيات كل من لجنة التمويل والاستثمار ولجنة المخصصات فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية وعلاقات العملاء وحدود التمويل والتسعير والربحية وأنشطة الاستثمار.

إن لجنة التمويل والاستثمار ("اللجنة") هي المسؤولة عن حماية جودة موجودات البنك وضمان الاستخدام المريح لموارد البنك، كما أن اللجنة تحدد السياسة الائتمانية للبنك تماشياً مع تعليمات بنك الكويت المركزي للائتمان التجاري والأفراد وكذلك التعاملات الداخلية والخارجية. تقوم اللجنة باعتماد أو تجديد عروض التمويل والاستثمار، وكذلك المساهمة في عملية الموافقة على تمديد الائتمان في نطاق حدود صلاحياتها، كما توافق اللجنة الاستراتيجية التنفيذية للتمويل والاستثمار على ما هو أعلى من صلاحيات لجنة التمويل والاستثمار.

إن لجنة المخصصات وخسائر الانخفاض في القيمة هي المسؤولة مبدئياً عن تحديد المخصص المطلوب للتسهيلات التي انخفضت قيمتها وذلك بالنسبة للتسهيلات التي لم يتم تصنيفها كتسهيلات غير منتظمة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي (مثل تصنيف قائمة المتابعة للتسهيلات). بالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة بمراجعة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 فيما يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة والمخصصات المطلوبة للتسهيلات غير المنتظمة للتأكد من تماشيها مع تعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الصدد.

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بتاريخ 18 ديسمبر 1996 التي تحدد قواعد وأسس تصنيف التسهيلات الائتمانية، قام البنك بتشكيل لجنة داخلية من ذوي الخبرة والاختصاص لدراسة وتقييم التسهيلات الائتمانية القائمة لكل عميل من عملاء البنك. إن المطلوب من تلك اللجنة، التي تجتمع بصورة منتظمة وعلى مدار السنة، هو تحديد الأمور غير العادية والصعوبات المتعلقة بموقف كل عميل، والتي قد يتعين معها تصنيف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له كغير منتظمة، وكذلك تحديد المخصصات المطلوبة. تقوم اللجنة أيضاً بدراسة أوضاع العملاء الذين تتجاوز أرصدة حساباتهم غير المنتظمة نسبة 25% من إجمالي مديونيتهم، وذلك لتحديد ما إذا كان الأمر يتطلب زيادة المخصصات القائمة من عدمه. وتشرف اللجنة أيضاً على الخسارة الائتمانية المتوقعة والتقييد بتعليمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

استراتيجية وسياسة إدارة مخاطر الائتمان

يقوم البنك بإدارة محفظة التسهيلات الائتمانية بغرض التأكد من تنوعها بشكل جيد واكتسابها لمستوى عائد ملائم للمخاطر التي يتضمنها.

في إطار النشاط الاعتيادي، يقوم البنك باستخدام موارده في تسهيلات ائتمانية متنوعة، بهدف أساسي هو توليد أرباح للمساهمين والمودعين وفي نفس الوقت يتطلع البنك للتأكد من جودة التسهيلات الائتمانية. يقوم البنك جاهداً بصفة مستمرة الوصول إلى أنسب توازن بين العائد وجودة محفظته الائتمانية.

إن سياسات عمل البنك في التعامل مع الائتمان، وتخفيض معدل المخاطر عن طريق تحديد مجموعة متنوعة من الشروط والمعايير الائتمانية والتي تتضمن:

- تعريف واضح للأدوار والمسؤوليات المتضمنة في الوظائف المتنوعة للمراحل المختلفة لدورة حياة التسهيل الائتماني؛
- تأسيس هيكل سلطة واضح لاعتماد عمليات التسهيلات الائتمانية الروتينية والاستثنائية؛
- قائمة المقترضين ومدينو التمويل والتسهيلات الممنوحة والضمانات ونماذج تسعير منتجات البنك؛
- منح الائتمان على أساس شروط قياسية؛
- تعريف معايير لتقييم الضمانات وسياسات إدارة الضمانات؛
- تفصيل الإجراءات الكاملة لدورة الحياة الائتمانية، متضمناً إدارة محفظة التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة؛
- ضمان تنوع محفظة التسهيلات عبر الأسواق وبتحديد استراتيجيات الأعمال والقطاعات والأطراف المتناظرة.

قياس مخاطر الائتمان

يقوم البنك بقياس مخاطر الائتمان من حيث جودة الأصل باستخدام طريقتي قياس أساسيتين هما نسبة المخصصات والخسائر الائتمانية المتوقعة فيما يتعلق بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ونسبة مديني التمويل غير المنتظمة. إن نسبة مدينو التمويل غير المنتظمة هي نسبة مدينو التمويل غير المنتظمة إلى إجمالي مدينو التمويل.

26. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

1) مخاطر الائتمان (تتمة)

تقييم خسائر الائتمان المتوقعة

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي متعثراً وبالتالي يقع ضمن المرحلة 3 (ائتمان منخفض القيمة) بالنسبة لحسابات خسائر الائتمان المتوقعة في الحالات التالية:

- عدم احتمال قيام المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل بدون الرجوع على المجموعة بإجراءات مثل صرف الضمان (إذا كان هناك أي ضمان محدد)؛
 - تأخر المقترض عن سداد أي التزام ائتماني مادي للمجموعة لمدة تزيد عن 90 يوم؛ أو
 - اعتبار تعرض المقترض للانخفاض في القيمة الائتمانية استناداً إلى تقييم نوعي لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية.
- إن أي تسهيلات منخفضة القيمة الائتمانية أو غير منتظمة وتم إعادة هيكلتها يتم اعتبارها ضمن المرحلة 2 من تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- تعتبر المجموعة أن الاستثمارات والأرصدة بين البنوك متعثرة عندما يتأخر سداد الربح أو الدفعة الأساسية لمدة يوم واحد. كما تعتبر المجموعة المحفظة المصنفة خارجياً والتي تقع ضمن التصنيفات "د" بالنسبة لبرنامج (S&P and Fitch) و "ج" بالنسبة لبرنامج (Moody's) متعثرة. تضع المجموعة في اعتباره عدداً من المؤشرات التي قد تشير إلى عدم احتمالية السداد كجزء من التقييم الكمي فيما إذا كان العميل متعثراً. تتضمن هذه المؤشرات ما يلي:
- انتهاك الاتفاقيات.
 - تأخر المقترض في سداد الالتزامات المستحقة عليه إلى الجهات الدائنة العامة أو الموظفين.
 - وفاة المقترض.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تتولى المجموعة استمرار مراقبة كافة الموجودات التي تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة. ولكي يتم تحديد ما إذا كانت أداة ما أو محفظة من الأدوات تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر أو تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر تلك الأدوات، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي. إن المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تمثل سلسلة من الحدود النسبية والمطلقة. إن كافة الموجودات المالية التي تتأخر في السداد لمدة أكثر من 30 يوم يتم الاعتراف بأنها تتضمن زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المادي ويتم تحويلها إلى المرحلة 2 حتى وإن لم تشر المعايير الأخرى إلى زيادة جوهرية في خسائر الائتمان.

تعتبر المجموعة أن تراجع التصنيف الائتماني بدرجتين (بناءً على مقياس تصنيف 21 درجة) كزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان بالنسبة للأدوات المصنفة خارجياً ضمن تصنيف "الجودة الائتمانية العالية" في البداية بينما يعتبر تراجع التصنيف الائتماني بدرجة واحدة للأدوات المصنفة ضمن فئة "الجودة الائتمانية المنخفضة" كزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. وتقوم المجموعة على نحو مماثل بتطبيق المعايير الكمية المناسبة للمحفظة المصنفة داخلياً لتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. وفي حالة عدم وجود التصنيفات في البداية، تضع المجموعة في اعتبارها التصنيف الحالي في تاريخ البيانات المالية المجمعة لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وفي تلك الحالات يتم اعتبار الأدوات التي يقل تصنيفها عن فئة "الجودة الائتمانية العالية" أو ما يعادلها ضمن المرحلة 2. إضافة إلى ذلك، تعتبر المجموعة أن كافة التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها والتي لم تتعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية تقع ضمن المرحلة 2.

تعتبر المجموعة أن الأداة المالية ذات التصنيف الخارجي ضمن فئة "الجودة الائتمانية العالية" كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة تتضمن مخاطر ائتمانية منخفضة. وبالإضافة إلى المعايير الكمية السابقة، تقوم المجموعة بتطبيق معايير نوعية لتقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى مراقبة بعض إشارات الإنذار المبكر.

26. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)
(1) مخاطر الائتمان (تتمة)
التصنيف الداخلي وعملية تقدير احتمالية التعثر

تقوم المجموعة في إدارة محفظتها باستخدام التصنيفات والمقاييس والتقنيات الأخرى التي تضع في اعتبارها كافة جوانب المخاطر المتوقعة. تستخدم المجموعة نظام إدارة مخاطر الائتمان ("CRMS") كمحرك داخلي للتصنيف الائتماني. توفر أداة CRMS القدرة على تحليل الأعمال وإجراء تصنيفات المخاطر على مستوى الملزم والتسهيل الائتماني. يعمل هذا التحليل على دعم استخدام العوامل المالية وكذلك العوامل الموضوعية غير المالية. كما تستخدم المجموعة التصنيفات الخارجية من خلال وكالات التصنيف المعتمدة للمحافظ المصنفة خارجياً. تقوم المجموعة بترقية أدوات وتقنيات إدارة المخاطر بشكل مستمر، وذلك تماشياً مع نظام إدارة المخاطر CRMS. قام البنك بتطبيق Moody's Creditlens على نظام تصنيف جديد يمكن من تمكين الأدوات والتقنيات المتطورة لتقدير احتمالية التعثر.

تتمثل احتمالية التعثر في احتمال أن يتعثر الملزم في الوفاء بالتزاماته في المستقبل. يتطلب المعيار الدولي للقرارات المالية رقم 9 استخدام احتمالية تعثر في فترة زمنية محددة وبناءً مرحلة التسهيل (1 أو 2) لمدة تبلغ 12 شهر أو على مدار عمر الأدوات. كما ينبغي أن تعكس احتمالية التعثر المستخدمة ضمن المعيار الدولي للقرارات المالية 9 تقدير المجموعة لجودة الأصل في المستقبل. وتنتج احتمالية التعثر على مدار مدة التعثر من أداة التصنيف CRMS استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية / الخارجية. وتقوم المجموعة بتحويل احتمالية التعثر على مدار مدة التعثر إلى الهياكل الزمنية لاحتمالية التعثر في فترة زمنية محددة باستخدام نماذج وتقنيات مناسبة.

تقوم المجموعة بتقييم احتمالية التعثر لمحظة الأفراد من خلال بطاقات الدرجات السلوكية التي يتم تنفيذها بالمجموعة. وتستخدم بطاقات الدرجات إلى أسلوب التراجع اللوجستي. ويؤدي ذلك إلى التمكين من تقييم الدرجة واحتمالية التعثر المرتبطة بكل تسهيل ائتماني. ويستند الهيكل الزمني لاحتمالية التعثر إلى مفهوم معدل المخاطر. ويتمثل التوزيع القائم المستخدم في التوزيع المطرد. ويتم استخدام وظيفة توزيع الاحتمالية للمتغير العشوائي الموزع بشكل مطرد مع معدل المخاطر كاحتمالية تعثر مقدرة من بطاقة الدرجات السلوكية.

قيمة التعرض عند التعثر

تمثل قيمة التعرض عند التعثر المبلغ الذي سوف يستحق على الملزم للمجموعة عند التعثر. وتقوم المجموعة باحتساب قيم التعرض المتغيرة التي قد تؤدي إلى زيادة قيمة التعرض عند التعثر بالإضافة إلى الحد الائتماني المسحوب. وتنتج قيم التعرض من الحدود المتاحة والمطلوبات المحتملة. وبالتالي يتضمن التعرض القيم خارج الميزانية وداخل الميزانية. ويتم تقدير قيمة التعرض عند التعثر أخذاً في الاعتبار الشروط التعاقدية مثل أسعار الربح ومعدل التكرار ومنحنيات المراجع وتاريخ الاستحقاق وخيارات ما قبل السداد وجدول الإطفاء وعوامل تحويل الائتمان الخ. تتضمن قيمة التعرض عند التعثر بالنسبة لتمويلات الأفراد افتراضات السداد (إن وجدت) بينما يتم تطبيق عوامل تحويل الائتمان (بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي) على محظة بطاقات الائتمان لتقدير المسحوبات المستقبلية.

معدل الخسارة عند التعثر

يمثل معدل الخسارة عند التعثر قيمة الخسارة المحتملة في حالة حدوث التعثر. تقوم المجموعة بتقدير عوامل قياس معدل الخسارة عند التعثر استناداً إلى تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات من الأطراف المقابلة المتعثرة. وتراعي نماذج معدل الخسارة عند التعثر هيكل وضمان وامتنان المطالبة وقطاع أعمال الطرف المقابل وتكاليف الاسترداد (إن وجدت) لأي ضمان يتعلق بالأصل المالي. تطبق المجموعة نسب الاستقطاع المقررة من بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بفئات الضمانات عند تقدير معدل الخسارة عند التعثر. بالنسبة للتسهيلات الائتمانية غير المضمونة، تحتسب المجموعة كحد أدنى نسبة 50% من معدل الخسارة عند التعثر للدين ذو الأولوية الأعلى ونسبة 75% من معدل الخسارة عند التعثر للدين ذو الأولوية الأقل.

إدراج المعلومات المستقبلية

تأخذ المجموعة في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المتوقعة أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض إدراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وتعكس تلك المتغيرات بصورة أساسية التقديرات المعقولة والمؤيدة للظروف الاقتصادية الكبرى المستقبلية. إن مراعاة هذه العوامل يؤدي إلى رفع درجة الأحكام المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتقوم المجموعة بالاستعانة بالنماذج الإحصائية (نموذج GCorr macro) لتضمين العوامل الاقتصادية الكبرى في معدلات التعثر التاريخية. وتراعي المجموعة ثلاثة سيناريوهات (خط الأساس، الارتفاع، الانخفاض) للتوقعات بالبيانات الاقتصادية الكبرى بشكل منفصل لكل القطاعات الجغرافية المصنفة ويتم تطبيق ترجيح الاحتمالات المناسبة على تلك السيناريوهات للوصول إلى النتيجة النهائية لخسائر الائتمان المتوقعة على أساس ترجيح الاحتمالات. وتقوم الإدارة بمراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منظم.

26. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

(1) مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

يوضح الجدول التالي أقصى تعرض لمخاطر الائتمان لبند بيان المركز المالي المجمع وبدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى. إن أقصى تعرض لمخاطر الائتمان تم توضيحه بالصافي من الأرباح المؤجلة والمخصصات، وذلك قبل تأثير عوامل تخفيف المخاطر من خلال استخدام المقاصة واتفاقيات الضمانات.

ألف دينار كويتي

2019	2020
83,673	96,599
439,370	420,309
1,865,618	1,979,004
131,810	144,427
11,919	14,046
<u>2,532,390</u>	<u>2,654,385</u>

التعرض لمخاطر الائتمان المرتبط ببند بيان المركز المالي المجمع:

الأرصدة لدى البنوك
المستحق من بنوك
مدينو تمويل
استثمار في أوراق مالية - صكوك
موجودات أخرى
المجموع

التعرض لمخاطر الائتمان المرتبط بالمطلوبات المحتملة:

20,000	6,281
7,367	4,865
263,413	263,968
<u>290,780</u>	<u>275,114</u>
<u>2,823,170</u>	<u>2,929,499</u>

قبولات
اعتمادات مستندية
خطابات الضمان
المجموع
مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان يمكن أن تظهر أيضاً كنتيجة للتركز الجوهري لموجودات البنك لدى طرف واحد. يتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنويع المحفظة. كما في 31 ديسمبر 2020، بلغ إجمالي حساب أكبر 20 عميل قائم 21% (2019: 22%)، وذلك كنسبة من إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان.

تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

تظهر تركزات مخاطر الائتمان فيما لو تواجدت أطراف مقابلة تقوم بأنشطة مماثلة أو أنشطة في نفس القطاع الجغرافي أو حين تكون لها خصائص اقتصادية مماثلة مما يجعل قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية تتأثر بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. إن تركز مخاطر الائتمان يعتبر مؤشراً على حساسية أداء البنك للتطورات التي تؤثر على المناطق الجغرافية وقطاعات الأعمال.

26. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)
(1) مخاطر الائتمان (تتمة)

إن تركيز الموجودات المالية والبنود خارج نطاق المركز المالي على حسب المناطق الجغرافية وقطاعات الأعمال هي كما يلي:

ألف دينار كويتي

2019		2020		
المطلوبات المحتملة	الموجودات المالية	المطلوبات المحتملة	الموجودات المالية	
9,843	44,024	9,507	33,410	المناطق الجغرافية:
-	2,495	-	12,610	آسيا *
12,772	152,180	12,033	117,286	أمريكا الشمالية
1,371	50,948	11,268	14,236	الشرق الأوسط (باستثناء الكويت)
266,794	2,282,743	242,306	2,476,843	أوروبا
				الكويت
<u>290,780</u>	<u>2,532,390</u>	<u>275,114</u>	<u>2,654,385</u>	
				قطاعات الأعمال:
-	262,452	-	289,647	شخصي
11,436	778,176	20,345	836,735	البنوك والمؤسسات المالية
4,936	656,199	3,747	702,785	عقاري
148,299	121,191	126,804	117,252	إنشائي
126,109	714,372	124,218	707,966	أخرى
<u>290,780</u>	<u>2,532,390</u>	<u>275,114</u>	<u>2,654,385</u>	

* تشمل صكوك المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة

الحد من مخاطر الائتمان

إن أساليب تقنيات الحد من مخاطر الائتمان المسموح للبنك باستخدامها هي الضمانات وخصم تلك الضمانات وفقاً لشروط معينة متفق عليها ومتضمنة تلك الاتفاقيات مع استيفاء جميع الشروط القانونية.

إن سياسة التمويل لدى البنك تحدد أنواع الضمانات المطلوبة ومصدر التقييم ودقة التقييم وتكرار تقييم الضمانات. تحدد السياسة أيضاً الحد الأقصى للتسهيلات والمرتبطة بقيمة الضمانات ومستويات الاعتماد اللازمة لمنح الائتمان والموافقة على الضمان. إن الضمانات المقبولة هي النقد والضمانات البنكية من الدرجة الأولى والأسهم والعقارات.

كجزء من آلية الرقابة على عمليات الضمان، يقوم البنك دورياً بإعادة تقييم كافة الضمانات للتأكد من أن قيمة تغطية الرهن لا تقل عن القيمة في وقت الموافقة الأصلية. يقوم البنك أيضاً بشكل مستمر بمراقبة تواريخ صلاحية وانتهاء الضمانات للتأكد من وقت تجديدها.

إن الأنواع الرئيسية من الضامنين هم الأفراد والشركات. حيث إنه لم يتم تقييم الضامنين من قبل وكالات التصنيف الثلاثة (المعتمدة من بنك الكويت المركزي لاحتساب كفاية رأس المال)، لم يأخذ البنك أي ضامن فيما يتعلق بمخصص الحد من مخاطر الائتمان أثناء تحقيق كفاية رأس المال.

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

إن قيمة ونوع الضمانات المطلوبة تعتمد أساساً على تقدير مخاطر الائتمان لدى الطرف الآخر للأداة المالية. يتم استخدام دليل إجراءات فيما يتعلق بقبول الضمانات وأنواعها وكذلك طرق التقييم.

تقوم الإدارة بمراقبة القيم السوقية للضمانات، كما تقوم بطلب ضمانات إضافية بناء على الاتفاقيات مع العملاء، وكذلك متابعة القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال مراجعة كفاية مخصصات خسائر انخفاض القيمة.

تتمثل سياسة البنك في استبعاد العقارات المعاد حيازتها بشكل تقليدي. يتم استخدام قيمة تلك العقارات لتخفيض أو تسوية المطالبات القائمة. وبشكل عام، لا يتم استخدام تلك العقارات في غير ذلك.

كما في 31 ديسمبر 2020، بلغت نسبة مدينو التمويل المضمونة بالكامل 53% (2019: 53%) من إجمالي أرصدة مدينو التمويل القائمة.

26. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

(1) مخاطر الائتمان (تتمة)

الجودة الائتمانية للأدوات المالية

يقوم البنك بتصنيف درجات التعرض لمخاطر الائتمان المختلفة، والتي لم يمض تاريخ استحقاقها ولم تنخفض قيمتها إلى تصنيفين من الجودة الائتمانية كما يلي:

- الجودة العالية : هي التعرض المنتظم والذي يتم تغطيته بالكامل من خلال الضمانات التي تزيد عن 100% من إجمالي المبالغ القائمة.
- الجودة المتوسطة : هي كل درجات التعرض الأخرى، حيث لا تغطي الضمانات المبالغ القائمة بالكامل.

يوضح الجدول التالي درجة التعرض لمخاطر الائتمان على مستوى تصنيف الجودة الائتمانية للموجودات والمصنفة حسب الفئة والدرجة، بصافي الأرباح المؤجلة والمخصصات:

ألف دينار كويتي

المجموع	مضى تاريخ استحقاقها وانخفضت قيمتها	لم يمض تاريخ استحقاقها ولم تنخفض قيمتها		
		جودة متوسطة	جودة عالية	
2020				
96,599	-	-	96,599	أرصدة لدى البنوك
420,309	-	-	420,309	المستحق من بنوك مدينو تمويل
1,979,004	288,237	895,399	795,368	استثمار في أوراق مالية - صكوك
144,427	-	144,427	-	موجودات أخرى
14,046	-	-	14,046	
2,654,385	288,237	1,039,826	1,326,322	
2019				
83,673	-	-	83,673	أرصدة لدى البنوك
439,370	-	-	439,370	المستحق من بنوك مدينو تمويل
1,865,618	214,976	819,833	830,809	استثمار في أوراق مالية - صكوك
131,810	-	131,810	-	موجودات أخرى
11,919	-	-	11,919	
2,532,390	214,976	951,643	1,365,771	

تحليل التقادم لمدينو التمويل التي مضى تاريخ استحقاقها ولكن لم تنخفض قيمتها أو منخفضة القيمة على مستوى كل فئة في الموجودات المالية:

ألف دينار كويتي

المجموع	استهلاكي		شركات		
	مضى استحقاقها ولم تنخفض قيمتها	منخفضة القيمة	مضى استحقاقها ولم تنخفض قيمتها	منخفضة القيمة	
2020					
-	197,381	-	8,462	-	188,919
-	10,812	-	2,798	-	8,014
-	32,375	-	2,266	-	30,109
1,488	-	903	-	585	-
46,181	-	-	-	46,181	-
47,669	240,568	903	13,526	46,766	227,042
2019					
-	117,844	-	10,862	-	106,982
-	21,039	-	2,781	-	18,258
-	41,629	-	1,515	-	40,114
16,081	-	1,635	-	14,446	-
18,383	-	931	-	17,452	-
34,464	180,512	2,566	15,158	31,898	165,354

كما في 31 ديسمبر 2020، بلغت القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها من قبل البنك لكل عملية تمويل فردية مضى تاريخ استحقاقها أو انخفضت قيمتها 257,392 ألف دينار كويتي (2019: 166,741 ألف دينار كويتي).

26. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)
(2) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في مواجهة البنك لصعوبات عند الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالمطلوبات المالية التي تم تسويتها من خلال تسليم نقد أو أصل مالي آخر. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بالترتيب لتنوع مصادر التمويل إضافة إلى أساس الإيداعات الأصلية وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة السيولة بصورة يومية.

إن إدارة البنك لمخاطر السيولة تتماشى مع الإطار الشامل لإدارة المخاطر وتتضمن توفير عمل متطلبات لحد أدنى لموجودات ذات السيولة مع وضع حدود لعملية قبول الودائع قصيرة الأجل للحماية من متطلبات السيولة قصيرة الأجل.

يقوم البنك بمراقبة مخاطر السيولة من خلال قياس فجوات السيولة بصورة يومية ويتم مراجعة الموقف من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات على أساس شهري. ويتم كذلك مراقبة مركز احتياطي السيولة ونسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر، ومعدل التسهيلات التمويلية للودائع مستوفية الشروط على أساس يومي.

يقوم البنك بقياس مخاطر السيولة عن طريق إعداد ومراقبة قائمة استحقاقات موجوداته ومطلوباته كما يلي:

ألف دينار كويتي

المجموع	أكثر من سنة	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من شهر إلى 3 أشهر	بحد أقصى شهر	
2020					
الموجودات					
111,059	-	-	-	111,059	النقد والأرصدة لدى البنوك
420,309	-	-	43,342	376,967	المستحق من بنوك
1,979,004	680,105	599,504	393,052	306,343	مدينو تمويل
184,362	28,074	-	-	156,288	استثمار في أوراق مالية
1,543	1,543	-	-	-	استثمار في شركة زميلة
53,824	53,824	-	-	-	عقارات استثمارية
19,281	5,135	7,939	544	5,663	موجودات أخرى
32,213	32,213	-	-	-	ممتلكات ومعدات
2,801,595	800,894	607,443	436,938	956,320	مجموع الموجودات
المطلوبات					
671,386	6,502	121,577	125,309	417,998	المستحق للبنوك ومؤسسات مالية
1,644,803	149,979	241,449	662,420	590,955	حسابات المودعين
90,403	90,403	-	-	-	صكوك مصدرة
42,684	8,416	-	-	34,268	مطلوبات أخرى
2,449,276	255,300	363,026	787,729	1,043,221	مجموع المطلوبات
352,319	545,594	244,417	(350,791)	(86,901)	صافي فجوة السيولة
2019					
الموجودات					
96,319	-	-	-	96,319	النقد والأرصدة لدى البنوك
439,370	-	2,805	92,600	343,965	المستحق من بنوك
1,865,618	675,285	633,457	302,923	253,953	مدينو تمويل
179,886	36,617	-	-	143,269	استثمار في أوراق مالية
1,538	1,538	-	-	-	استثمار في شركة زميلة
58,236	58,236	-	-	-	عقارات استثمارية
15,611	2,693	10,335	352	2,231	موجودات أخرى
31,043	31,043	-	-	-	ممتلكات ومعدات
2,687,621	805,412	646,597	395,875	839,737	مجموع الموجودات
المطلوبات					
795,126	72,063	278,910	126,922	317,231	المستحق للبنوك ومؤسسات مالية
1,469,574	150,201	291,867	456,892	570,614	حسابات المودعين
47,506	8,357	-	-	39,149	مطلوبات أخرى
2,312,206	230,621	570,777	583,814	926,994	مجموع المطلوبات
375,415	574,791	75,820	(187,939)	(87,257)	صافي فجوة السيولة

26. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)
(2) مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول أدناه قائمة الاستحقاقات المطلوبة المالية للمجموعة على أساس التزامات سداد تعاقدية غير مضمومة. بالنسبة لدفعات السداد التي تخضع لإشعارات فإنها تعامل كما لو أن الإشعارات قد تم إصدارها على الفور.

ألف دينار كويتي

الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من شهر إلى 3 أشهر	أقل من شهر	
2020						
672,779	-	6,515	121,844	125,565	418,855	المستحق للبنوك ومؤسسات مالية
1,646,001	-	150,088	241,625	662,902	591,386	حسابات المودعين
112,582	112,582	-	-	-	-	صكوك مصدرة
42,684	8,416	-	-	-	34,268	مطلوبات أخرى
2,474,046	120,998	156,603	363,469	788,467	1,044,509	
2019						
801,788	-	72,597	281,274	127,998	319,919	المستحق للبنوك ومؤسسات مالية
1,472,522	-	150,502	292,453	457,808	571,759	حسابات المودعين
-	-	-	-	-	-	صكوك مصدرة
47,506	8,357	-	-	-	39,149	مطلوبات أخرى
2,321,816	8,357	223,099	573,727	585,806	930,827	

يوضح الجدول التالي فترات الانتهاء التعاقدية للمطلوبات المحتملة والالتزامات على المجموعة:

ألف دينار كويتي

الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	من سنة إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى 12 شهر	من شهر إلى 3 أشهر	أقل من شهر	
2020						
275,114	4,269	91,830	128,371	38,435	12,209	المطلوبات المحتملة
252,048	14,724	86,005	66,931	29,817	54,571	التزامات
527,162	18,993	177,835	195,302	68,252	66,780	
2019						
290,780	5,227	114,703	103,707	49,964	17,179	المطلوبات المحتملة
236,402	19,197	87,439	86,047	19,298	24,421	التزامات
527,182	24,424	202,142	189,754	69,262	41,600	

(3) مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية كنتيجة لتغيرات في أسعار السوق. تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع من المخاطر وتشمل ومخاطر معدلات الربح ومخاطر أسعار العملة ومخاطر الأسعار الأخرى (بخلاف تلك الناتجة عن تغيرات معدل العائد ومخاطر سعر صرف العملات الأجنبية).

إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو التحكم في مدى التعرض لتلك المخاطر في حدود مقبولة وفي حدود ربحية معينة. في حدود قائمة الأدوات المالية الحالية للمجموعة، فإن التعرض الأساسي لمخاطر السوق يمثل مخاطر الخسارة الناتجة من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية نتيجة التغير في المعدلات القابلة للتحقيق. ويتم إدارة ذلك بشكل أساسي من خلال مراقبة إعادة تسعير الفجوات والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بمراجعتها على أساس شهري.

هيكل إدارة مخاطر السوق

تقع المسؤولية الكاملة لإدارة مخاطر السوق للبنك على لجنة الموجودات والمطلوبات. إن إدارة مخاطر السوق يومياً هي مسؤولية إدارة الخزينة. تقوم إدارة المخاطر بتحديد وقياس ومراقبة مخاطر السوق الإجمالية للبنك.

إن الإدارة المصرفية الدولية هي المسؤولة عن المراجعة السنوية واقتراح الحدود المسموح بها في كل دولة والمؤسسات المالية. إن إدارة المخاطر مسؤولة عن تقييم مخاطر المؤسسات المالية وحدود الدول وتقديم توصيات إلى السلطات المعتمدة.

26. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

(3) مخاطر السوق (تتمة)

استراتيجيات وسياسات إدارة مخاطر السوق

قامت المجموعة بوضع سياسات وحدود لإدارة المخاطر والتي من خلالها يتم مراقبة والتحكم في التعرض لمخاطر السوق.

(أ) مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي المخاطر الناتجة عن تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. ترى المجموعة نفسها ككيان كويتي، والدينار الكويتي هو العملة الرئيسية. قام مجلس الإدارة بوضع حدود لمراكز العملات، ويتم مراقبة تلك المراكز بشكل يومي وذلك للتأكد من الحفاظ عليها في الحدود التي تم وضعها.

إن صافي التعرض التالي لمخاطر العملات الأجنبية لدى المجموعة هو كالتالي:

ألف دينار كويتي

2019	2020
1,681	24,284
(33)	(61)
538	42
(11)	(45)
(172)	(111)
(101)	(76)
(262)	17
(199)	(223)
<u>1,441</u>	<u>23,827</u>

دولار أمريكي
ريال قطري
يورو
جنية إسترليني
ريال سعودي
دينار بحريني
درهم اماراتي
أخرى

(ب) مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي المخاطر الناتجة عن تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق (بخلاف تلك الناتجة عن تغيرات معدل العائد ومخاطر سعر صرف العملات الأجنبية). سواء كانت تلك التغيرات ناتجة عن عناصر محددة مرتبطة بالأداة أو مصدرها أو عناصر تؤثر على الأدوات التي يتم تداولها في السوق. تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات على مستوى التوزيع الجغرافي وكذلك على مستوى قطاعات الأعمال. إن حساسية البيانات المالية المجمعة الخاصة بالمجموعة لمخاطر أسعار الأسهم مبينة أدناه.

فيما يتعلق بالاستثمارات في أوراق مالية والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فإن الزيادة بنسبة 5% في أسعار الأسهم كما في 31 ديسمبر 2020، سينتج عنها زيادة حقوق الملكية بمبلغ 129 ألف دينار كويتي (2019: 250 ألف دينار كويتي). أما فيما يتعلق بالاستثمارات المصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، فإن الأثر على الربح أو الخسارة سيكون زيادة بمبلغ 47 ألف دينار كويتي (2019: زيادة بمبلغ 51 ألف دينار كويتي). وأي تغير معادل في الاتجاه المعاكس قد يكون له أثر معادل، ولكن عكسي على المبالغ الظاهرة أعلاه، وذلك على أساس أن كافة المتغيرات الأخرى تظل ثابتة دون تغيير.

(4) مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة من إخفاق أو تعطل العمليات الداخلية بسبب الخطأ البشري أو خطأ الأنظمة أو الأحداث الخارجية قد تظهر مخاطر التشغيل كذلك من خلال مخاطر الأمن السيبراني التي أصبحت بارزة مع توجه البنك نحو المزيد من الأنشطة الرقمية تتحمل وحدات الدعم والعمليات مسؤولية رئيسية في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها، حيث تستعمل تقنيات رقابة داخلية لتخفيض احتمالية حدوث أو تأثير تلك المخاطر إلى الحدود المسموح بها في نطاق سياسات المجموعة. وعندما يكون ذلك مناسباً، يتم تلافى تلك المخاطر عن طريق التأمين.

26. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

4) مخاطر التشغيل (تتمة)

إن لدى المجموعة منظومة من السياسات والإجراءات يتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب المخاطر الأخرى المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للبنك، ويتم إدارة مخاطر التشغيل من خلال وحدة مخاطر التشغيل. إن مهمة هذه الإدارة هي التأكد من السياسات والإجراءات التي يتم إتباعها لتحديد وتقدير والإشراف والمراقبة على مخاطر التشغيل كجزء من أسلوب إدارة مخاطر التشغيل الشاملة. تقوم إدارة المخاطر بإدارة المخاطر التشغيلية طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي المؤرخة 14 نوفمبر 1996 فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والتعليمات المؤرخة 13 أكتوبر 2003 فيما يتعلق "بالمبادئ الاستراتيجية للممارسات السليمة لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية".

قام البنك بتطبيق نظام جديد لإدارة المخاطر التشغيلية يمكّنه من قياس ومراقبة والإبلاغ عن المخاطر التشغيلية التي تشمل التقييم الذاتي للمخاطر والتحكم (RCSAs)، ومؤشرات المخاطر الرئيسية ("KRIs")، وقاعدة بيانات الخسائر وتقارير الحوادث.

5) القيم العادلة للأدوات المالية

يتم الحصول على القيمة العادلة من أسعار السوق المعلنة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة وطرق أخرى مناسبة.

تدرج الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة، ولا تختلف القيمة الدفترية بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث إن غالبية هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها على الفور استناداً إلى حركة معدلات الربح في السوق. يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة بصورة رئيسية نماذج التدفقات النقدية المخصومة التي تتضمن بعض الافتراضات مثل معدلات الائتمان المناسبة للظروف.

يتم قياس القيمة العادلة للموجودات المالية للمجموعة على أساس دوري.

يوضح الجدول التالي تحليل الاستثمارات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

ألف دينار كويتي

المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1
2020			
استثمار في أوراق مالية			
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:			
13,514	-	-	13,514
أوراق مالية مسعرة			
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:			
2,585	-	-	2,585
أوراق مالية مسعرة			
23,836	23,836	-	-
أوراق مالية غير مسعرة			
144,427	-	-	144,427
صكوك مسعرة			
<u>184,362</u>	<u>23,836</u>	<u>-</u>	<u>160,526</u>
2019			
استثمار في أوراق مالية			
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:			
13,148	-	-	13,148
أوراق مالية مسعرة			
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:			
5,000	-	-	5,000
أوراق مالية مسعرة			
29,928	29,928	-	-
أوراق مالية غير مسعرة			
131,810	-	-	131,810
صكوك مسعرة			
<u>179,886</u>	<u>29,928</u>	<u>-</u>	<u>149,958</u>

26. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

(5) القيم العادلة للأدوات المالية (تتمة)

إن الطرق والافتراضات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية قد تم توضيحها في "القيمة العادلة" (إيضاح 2) "السياسات المحاسبية الهامة".

بيان المدخلات الهامة غير الملحوظة للتقييم:

الموجودات المالية	أسلوب التقييم	المدخلات الجوهرية غير الملحوظة	المعدل (المتوسط المرجح)	حساسية المدخلات للقيمة العادلة
استثمارات في أسهم غير مسعرة	طريقة التدفقات النقدية المخصومة، المقارنة السوقية، طريقة التوزيعات المخصومة، التقييم على أساس الموجودات	معدل النمو طويل الأجل للتدفقات النقدية للسنوات اللاحقة	0.4 - 8%	كلما زاد معدل النمو، زادت القيمة العادلة
		المعدل الوزني لتكلفة رأس المال	8 - 10%	كلما زاد المعدل الوزني لتكلفة رأس المال، انخفضت القيمة العادلة
		خصم لعدم وجود سيولة	10 - 30%	كلما زاد معدل الخصم، زادت القيمة العادلة

يمثل الخصم نتيجة لعدم التداول، المبالغ التي قررت المجموعة أن المشاركين في السوق قد يأخذون بعين الاعتبار هذه عند تسعير الاستثمارات. قد تؤثر الزيادة في القيمة العادلة فقط على حقوق الملكية (من خلال الدخل الشامل الأخر) ولا يكون لها تأثير على الربح أو الخسارة.

لم يكن هناك تحويلات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 و2019 بين المستوى الأول والثاني من قياسات القيمة العادلة، ولم يكن هناك تحويلات من وإلى المستوى الثالث من قياسات القيمة العادلة.

يوضح الجدول التالي تسوية المبلغ الافتتاحي والختامي للموجودات المالية ضمن المستوى 3 من القيمة العادلة:

ألف دينار كويتي

الحركة على	الرصيد في 1 يناير	التغير في القيمة العادلة	بيع/ استرداد	سعر الصرف	الرصيد في 31 ديسمبر
	29,928	(6,125)	-	33	23,836
	29,928	(6,125)	-	33	22,836
	27,504	2,433	-	(9)	29,928
	27,504	2,433	-	(9)	29,928

2020

استثمار في أوراق مالية

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:
أوراق مالية غير مسعرة

2019

استثمار في أوراق مالية

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:
أوراق مالية غير مسعرة

27. إدارة وكفاية رأس المال

إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية للمجموعة من إدارة رأس المال في التأكد من التزام المجموعة بمتطلبات رأس المال المفروضة من الخارج وأن المجموعة تحتفظ بفئات ائتمانية عالية ومعدلات رأس مال جيدة بهدف دعم أعماله وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

تحتفظ المجموعة بقاعدة رأسمالية مدارة بصورة فعالة لتغطية المخاطر الكامنة في الأعمال. ويتم مراقبة كفاية رأس مال المجموعة باستخدام مجموعة من الإجراءات مثل القواعد والنسب المحددة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية (BIS rules/ratios) والتي يطبقها بنك الكويت المركزي في الإشراف على المجموعة.

للمحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، يمكن أن تقوم المجموعة بتعديل مبلغ مدفوعات توزيعات الأرباح إلى المساهمين أو رد رأس المال إلى المساهمين أو إصدار أوراق رأسمالية. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات المتبعة عن السنة السابقة في هذا الشأن.

كفاية رأس المال

يتم احتساب رأس المال الرقابي للمجموعة ومعدلات كفاية رأس المال (بازل 3) وفقاً لتعاميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، رب أ/ 2014/336 المؤرخ في 24 يونيو 2014 و2/رب أ/2019/438 المؤرخ في 18 يونيو 2019 كما هو مبين أدناه:

ألف دينار كويتي

2019	2020	
2,025,009	2,132,346	الموجودات الموزونة بالمخاطر
263,251	223,896	رأس المال المطلوب
		رأس المال المتاح
365,435	356,347	شريحة رأس المال 1
24,088	115,552	شريحة رأس المال 2
389,523	471,899	مجموع رأس المال
%18.05	%16.71	معدل كفاية رأس المال شريحة 1
%19.24	%22.13	مجموع معدل كفاية رأس المال

لم يتم الأخذ بعين الاعتبار أثر خسارة اليوم الأول (إيضاح 28) أثناء احتساب معدل كفاية رأس المال المذكورة أعلاه. سيتم أخذ ذلك في الاعتبار لاحتساب معدل كفاية رأس المال على مدى أربع سنوات وعلى أساس القسط الثابت 25% بدءاً من عام 2021 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي 2/رب، رب أ/ 2020/461 المؤرخ 5 يوليو 2020.

تم احتساب معدل الرفع المالي للمجموعة وفقاً لما هو منصوص عليه في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب أ/2014/343 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 كما هو مبين أدناه:

ألف دينار كويتي

2019	2020	
365,435	356,347	شريحة رأس المال 1
3,099,449	3,220,817	مجموع المخاطر
%11.79	%11.06	معدل الرفع المالي

إن الإفصاحات المتعلقة بشأن كفاية رأس المال والتي تنص عليها التعميمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، رب أ/2014/336 المؤرخ في 24 يونيو 2014 و2/رب أ/2019/438 المؤرخ في 18 يونيو 2019 والإفصاحات المتعلقة بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب أ/2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 متضمنة تحت بند "الإفصاحات" في التقرير السنوي لسنة 2020.

28. أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)

انتشرت جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) في مختلف المناطق الجغرافية عالمياً، مما أدى إلى اضطراب في الأعمال والأنشطة الاقتصادية. كما أدت جائحة فيروس كورونا المستجد إلى حالات من عدم اليقين على مستوى بيئة الاقتصاد العالمي. فقد أعلنت السلطات المالية والنقدية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، عن العديد من إجراءات التحفيز المالي المختلفة حول العالم التي تهدف إلى التخفيف من العواقب الوخيمة للجائحة على الأعمال والبيئة الاقتصادية.

إجراءات الدعم في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد

استجابة لهذه الأزمة، قام بنك الكويت المركزي بتنفيذ العديد من الإجراءات بهدف تعزيز قدرة البنوك على لعب دور حيوي في الاقتصاد والحفاظ على السيولة لدعم الأعمال والاقتصاد. وتشمل هذه التدابير، على سبيل المثال لا الحصر، التوسع في مساحة الإقراض من خلال زيادة المرونة في متطلبات نسبة السيولة وتعزيز قدرات البنوك التمويلية، مع تشجيعها على إقراض القطاعات الاقتصادية المنتجة وتوفير السيولة للعملاء المتضررين.

فيما يلي بعض هذه الإجراءات الهامة التي اتخذها بنك الكويت المركزي:

- خفض معيار تغطية السيولة من 100% إلى 80%
- خفض معيار صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%
- خفض الحد الأدنى المقرر بشأن نسبة السيولة الرقابية من 18% إلى 15%
- رفع الحد الأقصى للفجوة التراكمية السالبة بشأن نظام السيولة
- الإفراج عن المصدرة الرأسمالية التحوطية والبالغة 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر على شكل حقوق المساهمين
- خفض وزن المخاطر لإقراض محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من 75% إلى 25% في احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر
- رفع الحد الأقصى الممنوح لتمويل المقر (نسبة التمويل إلى الودائع) من 90% إلى 100%.
- زيادة حدود حجم التمويل إلى القيمة بالنسبة للتمويل الممنوح للأفراد بغرض شراء و/أو تطوير العقارات.
- تقديم التمويل من البنوك بمعدلات أرباح ميسرة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الأخرى المتأثرة بجائحة فيروس كورونا المستجد (برنامج خط الائتمان العاجل).
- تأجيل الاستحقاقات المترتبة على عملاء الشركات المتضررين بفيروس كورونا المستجد لمدة أقصاها ستة أشهر على أساس كل حالة على حدة.

تأجيل أقساط التمويل الاستهلاكي والإسكاني وبطاقات الائتمان وتسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة

قامت البنوك الكويتية بتأجيل تحصيل أقساط التمويل الاستهلاكي والإسكاني وبطاقات الائتمان وتسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة لفترة ستة أشهر ابتداء من شهر إبريل 2020 دون تحميل أي أرباح إضافية نتيجة لهذا التأجيل. يعتبر تأجيل الأقساط بمثابة دعم سيولة قصيرة الأجل لمعالجة مشكلات التدفق النقدي المحتمل للمقترض. ويحتفظ العملاء بخيار عدم المشاركة في برنامج التأجيل.

قام البنك بتنفيذ تأجيل الأقساط المستحقة خلال فترة السنة أشهر من 1 أبريل 2020 إلى 30 سبتمبر 2020 مع تمديد مقابل لمدة التسهيلات. نتج عن هذا التأجيل خسارة بمبلغ 7,203 ألف دينار كويتي للبنك نتيجة تعديل التدفقات النقدية التعاقدية. تم تحميل هذه الخسارة على الأرباح المرحلة وفقاً للسياسة المحاسبية للبنك كما هو موضح في إيضاح 2 وحسب تعليمات بنك الكويت المركزي.

تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة

قام البنك بالنظر في الأثر المحتمل لحالات عدم اليقين التي تسببت فيها جائحة فيروس كورونا المستجد، وإجراءات الدعم والتخفيف الاقتصادي من قبل الحكومات والبنوك المركزية عند تقدير متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

- تم التفريق بين الصعوبات المالية المؤقتة للمقترضين وبين الأثر طويل الأجل أو المستدام.
- من المرجح أن يكون المقترضين في بعض القطاعات أو الصناعات أكثر عرضة للتأثر ويمكن أن يتأثروا بشكل أكثر حدة.
- لن يؤدي تأجيل الأقساط أو مدفوعات الأرباح على التسهيلات التمويلية بشكل تلقائي إلى زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.
- من المرجح أن تكون هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان بالنسبة لبعض شرائح عملاء تمويل الأفراد نتيجة لخسارة الوظائف وتخفيضات الأجور.
- سيتم تقييم الانكشافات الكبيرة للشركات بشكل منفرد لتحديد عرضة التأثر وما إذا كان من المحتمل حدوث أي زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان متى وعندما تتوفر بيانات يمكن الاعتماد عليها.

وقد أدى التقييم المذكور أعلاه إلى التصنيف المناسب لبعض الانكشافات والزيادة المقابلة لها في تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة والقابلة للتطبيق بناءً على تقدير الإدارة.

28. أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) (تتمة)**تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)****عوامل الاقتصاد الكلي**

قام البنك بالنظر في آثار التقلبات التي شوهدت في عوامل الاقتصاد الكلي وفي السيناريوهات المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وبالنظر إلى حالة انعدام اليقين المستمرة وبالنظر إلى أن الأزمة سريعة التطور، قام البنك بمراجعة بعض الافتراضات وقد انعكس ذلك من خلال إعداد نظرة مستقبلية منطقية لعوامل الاقتصاد الكلي. ويقوم البنك بتطبيق أوزان احتمالات ملائمة للسيناريوهات الإثنيتين (الأساس أو وضع بسيط) والتي يتم دمجها مع التوقعات الحقيقية لعوامل الاقتصاد الكلي في جميع السيناريوهات الإثنيتين عند مقارنتها بالسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. وقد قام البنك أيضا بتطبيق توجهات الإدارة في تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة بالنسبة لشريحة الأفراد بالنظر إلى أن غالبية المحفظة من الموظفين الكويتيون في القطاع الحكومي وشبه الحكومي، وقليل من التعرض بالنسبة لموظفي القطاع الخاص أو المغتربين. إن الخسارة المحتملة لمصدر الدخل لغالبية عملاء قطاع الأفراد تعتبر منخفضة بسبب تأثير أزمة فيروس كورونا المستجد من خلال محفظة قوية ومتنوعة. وقد انعكست هذه التعديلات وتوجهات الإدارة في مبلغ متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

المنح الحكومية

قامت حكومة دولة الكويت بتقديم دعم مالي لأصحاب الأعمال استجابة للوباء. خلال السنة الحالية، تلقى البنك منحة حكومية (إيضاح 4) تتعلق بالمستفيدين الكويتيين (الموظفين) المسجلين على الباب الثالث من قانون العمل الكويتي. إن المنحة الحكومية هي جزء من المساعدة المقدمة للعمالة الوطنية في القطاع الخاص. وقد تم احتساب الدعم المالي وفقاً لمعيار الدولي للمحاسبة 20 "محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية" والاعتراف به في بيان الربح أو الخسارة المجمع كإيرادات أخرى.

آثار أخرى

قام البنك بالنظر في الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية في سبيل تحديد المبالغ التي تم الإفصاح عنها للأصول المالية وغير المالية للبنك. إن المبالغ المفصح عنها تمثل أفضل تقدير للإدارة بناء على المعلومات الملحوظة. تعافت الأسواق بشكل ملحوظ من أدنى مستوياتها في مارس 2020، على الرغم من ذلك، تظل الأسواق متقلبة والمبالغ التي تم الإفصاح عنها قابلة للتأثر بأي تقلبات في الأسواق والأخبار المتعلقة بـ "كوفيد 19". إن أثر البيئة الاقتصادية التي تمتاز بحالة مرتفعة من عدم اليقين يعتبر تقديري، وسيستمر البنك في إعادة تقييم مركزه والأثر ذي الصلة بشكل دوري.